

الشروط والأحكام المنظمة للحساب البنكي

الحساب سيحدد ما إذا كان الحساب الجاري أو التوفير أو تحت الطلب أو الثابت أو غير ذلك هو حساب فردي أو مشترك. بموجب هذا، يخول كل من حاملي الحساب المشترك (إذا كان هناك أكثر من واحد) الآخرين ويمنحهم سلطة التصديق على الإيداع وإيداع أي وجميع الشيكات أو الأوراق النقدية أو الأوراق التجارية الأخرى لدى البنك لدفع الأموال إلى أي أو كل حاملي الحساب المشترك أو يزعم أنهم ينتمون إليه.

2-2 التعليمات المتضاربة

إذا تلقى البنك تعليمات متضاربة من موقعين مختلفين على الحساب، يكون لدى البنك الخيار (وفقاً لتقديره الخاص) لتعليق عمليات الحساب مؤقتاً أو التصرف بناءً على التعليمات الأولى أو طلب تفويض جديد من جميع حاملي الحساب المشتركين قبل إعطاء تأثير لأي من هذه التعليمات.

3-2 عدم أهلية صاحب الحساب المشترك

في حالة وفاة أحد حاملي الحساب المشترك أو فقدان الأهلية القانونية، يتعين على حاملي الحساب المشترك الباقيين على قيد الحياة إبلاغ البنك في غضون عشرة (10) أيام من الوفاة أو فقدان الأهلية القانونية، وعند استلام مثل هذا الإشعار، سيعلق البنك على الفور عمليات السحب من الحساب حتى يتلقى البنك أدلة مستندية مرضية للبنك بشأن تعيين خليفة حامل الحساب المشترك المتوفى أو العاجز وفقاً لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي عمليات سحب قبل استلام البنك لمثل هذا الإشعار من حاملي الحساب المشترك.

4-2 السحب على المكشوف

تقع المسؤولية المشتركة على عاتق جميع حاملي الحساب المشتركين في أي سحب على المكشوف أو أي التزامات أخرى تنشأ على الحساب.

3- الودائع

3-1 يقوم البنك بإيداع مبالغ نقدية/شيكات في حساب العميل، والتي يجوز للعميل إيداعها لهذا الغرض. ويجوز للبنك، وفقاً لتقديره الخاص، إيداع أي مبلغ مودع من قبل طرف ثالث في حساب العميل. وسوف يقبل البنك الودائع النقدية التي لم يتم التحقق منها من قبل البنك بشرط التحقق من قبل البنك والذي سيكون قاطعاً فيما يتعلق بمبلغ الإيداع النقدي.

3-2 يتم إيداع قيمة الشيكات المودعة من قبل العميل، بخلاف الشيكات المؤجلة والشيكات المسحوبة في المراكز التي لا يوجد بها البنك، مؤقتاً في حساب العميل، وذلك بشرط تحصيل عائدات الشيكات والتوافر الواضح للأموال المحققة لدى البنك.

3-3 في حالة رفض أي من الشيكات المذكورة لأي سبب كان، يحق للبنك خصم قيمة الشيكات مع الفائدة من حساب العميل من تاريخ إيداع القيمة في حساب العميل حتى تاريخ تحصيلها من قبل البنك، مع رسوم المعالجة.

3-4 في حالة وفاة العميل أو عجزه أو إفلاسه (أو أي إجراء مماثل آخر)، يستمر البنك في تطبيق سعر الفائدة المتفق عليه/المتعاقد عليه على الودائع في حساب العميل حتى نهاية المدة المتفق عليها/المتعاقد عليها للوديعة، وبعد ذلك يتم تغيير سعر الفائدة المطبق على أي ودائع في حساب العميل إلى السعر السائد (سعر الأساس) الذي يقدمه البنك على مبالغ الودائع المماثلة/المتعاقد عليها.

4- عمليات السحب

4-1 لا يجوز السحب إلا عند تقديم أوامر مقبولة لدى البنك من حيث الشكل والتوقيع أو من خلال وسائل إلكترونية أو غيرها من الوسائل المقبولة. وسوف يقوم العميل بسداد أي تكاليف أو رسوم أو نفقات مهما كان نوعها فيما يتعلق بالسحوبات من الحساب بالكامل دون خصم أو مقاصة فوراً عند الطلب أو عن طريق الخصم من الحساب المعني.

في مقابل موافقة بنك يوناييتد المحدود، الإمارات العربية المتحدة (المشار إليه فيما يلي باسم "البنك") على فتح حساب و/أو توفير أي منتج أو خدمة أخرى مذكورة هنا للعميل، يوافق العميل بموجب هذا على أن هذه الشروط والأحكام ("الشروط والأحكام") ستحكم الحسابات التي يفتحها العميل لدى فرع واحد أو أكثر من فروع بنك يوناييتد المحدود، الإمارات العربية المتحدة.

يعتبر توقيع العميل على نموذج (نماذج) فتح الحساب وطلبات البنك، والاشتراك و/أو استخدام أي خدمة/منتج يقدمه البنك وإجراء أي معاملة مع أو من خلال البنك بمثابة قبول لهذه الشروط والأحكام، كما تم تعديلها من وقت لآخر.

أ- الشروط العامة

1- التعارف

يجب أن يكون للكلمات التالية المعاني المذكورة أدناه عند استخدامها في هذه الشروط والأحكام:

"الحساب" يعني الحساب (الحسابات) الذي يفتحه العميل لدى البنك، سواء بشكل فردي أو بالاشتراك مع عميل آخر، سواء كان حساباً جارياً أو حساب توفير أو وديعة تحت الطلب أو وديعة محددة الأجل أو وديعة ثابتة.

"نموذج فتح الحساب" يعني النموذج الذي يحدده البنك والذي يجب على العميل تقديمه لفتح حساب لدى البنك.

"حساب تحت الطلب" يعني حساب تحت الطلب الذي يفتحه العميل لدى البنك وفقاً للبنك 2-23 من هذه الوثيقة.

"العميل" يعني أي شخص بشكل فردي أو مشترك، بما في ذلك الفرد، أو القاصر، أو الأمي، أو الملكية الفردية، أو الشراكة، أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة، أو الشركة الخاصة أو العامة المحدودة، أو فرع شركة أجنبية، أو مؤسسة حكومية أو شبه حكومية، أو نادي، أو جمعية، أو مدرسة، أو مشروع مشترك، أو جمعية تمتلك حساباً. "بيان تأمين العميل" يعني الوثيقة التي يقدمها البنك لجميع العملاء الذين يفتحون حساباً مكمل، والتي تفصل الشروط والأحكام المتعلقة بتوفير غطاء التأمين.

"غطاء التأمين" يعني غطاء التأمين على الحياة الذي يقدمه زود التأمين للعملاء الذين يحملون حساباً مكمل، وفقاً للشروط والأحكام الواردة في رسالة تأمين العميل.

"مقدم التأمين" يعني مقدم التأمين كما يؤكد البنك من وقت لآخر. "حسابات مكمل" تعني حساب مكمل الأساسي وحساب مكمل الشخصي وحساب مكمل بلس التي يفتحها العميل لدى البنك وفقاً للبنك 23 (د) من هذه الوثيقة، كل منها "حساب مكمل".

"حساب التوفير" يعني حساب التوفير الذي يفتحه العميل لدى البنك وفقاً للبنك 1-23 من هذه الوثيقة.

"حساب الوديعة لأجل" يعني حساب الوديعة الذي يفتحه العميل لدى البنك وفقاً للبنك 2-23 من هذه الوثيقة.

"بطاقة الخصم الخاصة بالبنك المتحد المحدود" تعني بطاقة ماكينة الصرف الآلي أو بطاقة الخصم الصادرة عن البنك.

"الحساب الشامل" يعني حساب جاري موقوف بالدرهم الإماراتي يُوفّره البنك للعملاء المؤهلين وفقاً للمتطلبات المعمول بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وذلك دون توفير دفتر شيكات ودون اشتراط حد أدنى للرصيد.

2- الحسابات المشتركة

1-2 العنوان

يوافق العميل على أن ملكية الحساب لن تمنح أي شخص أي حق في الاستفادة من أي حساب جاري أو توفير أو تحت الطلب أو ثابت أو غير ذلك وأن نموذج فتح

وإذا كان إجمالي مبلغ الخصم من الحساب في أي وقت من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الرصيد المدين أو يتجاوز الأموال المتاحة على الغور في الحساب، فيجوز للبنك أن يقرر أي عمليات خصم سيقوم بها (كلدا أو جزئيا وبالترتيب الذي يختاره).

8- التكاليف

8-1 يجوز للبنك من وقت لآخر خصم مبلغ تكاليفه ورسومه فيما يتعلق بالخدمات والتسهيلات المصرفية المقدمة بموجب هذه الاتفاقية من أي حساب للعميل أو تم الاتفاق عليه على نحو آخر. وسيتم فرض هذه التكاليف والرسوم وفقا لجدول الرسوم المعمول به لدى البنك في ذلك الوقت.

8-2 يجوز للبنك أن يطلب من العميل الاحتفاظ برصيد أدنى في حسابات معينة، وقد يطبق عليه رسوم خدمة إذا انخفض الرصيد في هذه الحسابات عن الحد الأدنى لمتطلبات الرصيد.

9- التعيين/النقل

9-1 لا يجوز للعميل تحويل أو تحصيل المبالغ المودعة من قبله أو المحفوظة باسمه من قبله لصالح أي طرف ثالث على سبيل الضمان دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك.

9-2 لا يعترف قانون دولة الإمارات العربية المتحدة بالملكية الانتفاعية، ولا يلزم البنك بأي حال من الأحوال الإعلان المزعوم عن الثقة وإنشاء مصالح انتفاعية نيعا يتعلق بحساب ما.

10- المسؤولية

10-1 ألا يكون البنك مسؤول تجاه العميل إذا انخفضت قيمة الأموال المودعة في حساب العميل بسبب الضرائب أو الرسوم أو الاستهلاك.

10-2 جميع المعاملات التي يقوم بها البنك بناء على تعليمات العميل تكون على نفقة العميل ومخاطره. ولن يكون البنك مسؤولا أمام العميل إذا انخفضت قيمة الأموال المودعة في الحساب بسبب الضرائب أو الرسوم أو الاستهلاك، كما لن يحمل العميل البنك المسؤولية إذا لم يتمكن العميل من الحصول على الدفع بسبب قيود من أي نوع أو أي سبب آخر خارج عن سيطرة البنك.

10-3 في حالة وفاة العميل أو عجزه أو إفلاسه (أو أي إجراء مماثل آخر)، لن يكون البنك مسؤولا عن أي خسارة قد تنشأ عن أي معاملات في الحساب ما لم يتلق البنك إشعارا كتابيا بذلك بالإضافة إلى المستندات الداعمة المرضية المقبولة لدى البنك. عند استلام مثل هذا الإشعار والمستندات الداعمة المرضية، يعلق البنك جميع التعاملات على الحساب حتى يتم اتخاذ الإجراء اللازم ووفقا لأي قوانين سارية.

10-4 يقبل العميل كافة التكاليف والنفقات والمخاطر مهما كانت فيما يتصل بأي حساب مقيم بأي عملة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي قيود قانونية أو تنظيمية سارية سواء كانت دولية أو محلية. ولن يكون البنك مسؤولا عن أي خسارة أو تأخير بموجب ذلك. تخضع عمليات السحب بالأوراق النقدية بالعملة الأجنبية لتوافرها في فرع البنك المعني. ويتم التحويل من عملة إلى أخرى بسعر الصرف المعمول به لدى البنك في تاريخ وقت المعاملة، كعا يحدده البنك من وقت لآخر.

11- البيانات

11-1 سيتم تزويد العميل بكشف حساب شهري/ربع سنوي/إلكتروني، ويمكن الوصول إلى الكشوفات الإلكترونية عبر البوابة الإلكترونية ذات الصلة على موقع البنك الإلكتروني.

11-2 يجب على العميل أن يفحص بعناية جميع البيانات المقدمة من قبل البنك ويجب عليه الإبلاغ عن أي أخطاء أو تناقض إلى البنك كتابيا في غضون ثلاثين (30) يوما من تاريخ إرسال كشف الحساب عادة إلى هذا العميل.

11-3 تعتبر البيانات الهادرة عن البنك صحيحة إذا لم يتم العمل بإخطار البنك خلال الفترة المذكورة أعلاه.

4-2 يكون للبنك الحق المطلق في الموافقة على صرف أي شيك (شيكات) صادرة على الحساب، حيث لا يوجد في هذا الحساب رصيد كاف لتغطية قيمة الشيك (الشيكات).

4-3 إذا تم تقديم شيك أو نموذج سحب في فرع البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة (الفرع الذي لا يوجد به حساب)، وهو ليس الفرع الذي يتم فيه الاحتفاظ بالحساب، يكون للبنك الحق في دفع أو رفض الشيك الذي تم تقديمه في الفرع الذي لا يوجد به حساب.

5- المجموعات

عند قبول أي بنود للإيداع بخلاف النقد، يعمل البنك فقط كوكيل تحصيل للعميل ولا يتحمل أي مسؤولية عن تحقيق ذلك. ستكون عائدات أي إيداع بخلاف النقد متاحة للسحب من قبل العميل فقط عند استلام البنك للأموال الحافية.

يحفظ البنك بالحق في:

5-1 توجيه كل بند إلى التجميع وفقا للممارسات المعتادة للبنك؛
5-2 الامتناع عن تقديم أو طلب أو تحصيل أو إرسال إشعار بعدم الدفع أو عدم الدفع في أيام العطلات؛

5-3 رفض قبول أي عنصر يقدمه العميل للاستلام؛ و
5-4 خصم أي شيك أو أداة مالية تم إضافتها إلى الحساب ولم يتم صرفها لاحقا.

6- جدول الرسوم

يقر العميل باستلام جدول الرسوم ويفهم تماما أن جدول الرسوم قد يتم تعديله من وقت لآخر من قبل البنك، وفقا لتقديره، وأن جدول الرسوم المعدل من قبل البنك ملزم للعميل. يجب على البنك إخطار العميل مسبقا بأي تعديلات على جدول الرسوم. يجوز للبنك تعديل معدل الفائدة أو الرسوم أو التكاليف أو المبالغ الأخرى المطبقة على أي حساب أو منتج أو خدمة في أي وقت. إذا انخفض رصيد الحساب في أي وقت ولأي سبب عن -حدود الحد الأدنى للرصيد السائد لدى البنك خلال شهر، فيجب على العميل أن يدفع ويحق للبنك -خصم رسوم الخدمة المعمول بها لدى البنك من الحساب. يجوز للبنك فرض فائدة على أي رصيد مدين في الحساب بسعر الفائدة السائد لدى البنك.

7- الائتمانات والخصومات

7-1 يجوز للبنك -خصم مبلغ من الحساب حتى ولو أدى ذلك إلى زيادة الرصيد المدين، على الرغم من أنه غير ملزم بسداد شيك صادر عن العميل دون اتفاق مسبق مع البنك، مما أدى إلى زيادة الرصيد المدين في الحساب. ويكون العميل، في جميع الأوقات، مسؤولا عن الرصيد المدين في الحساب وعن الالتزامات الناشئة عن الحساب أو المتعلقة به.

7-2 لا يلتزم البنك بإيداع مبلغ في حساب قبل استلامه الدفعة النهائية المقابلة في شكل أموال مقاصة. وإذا أجرى البنك إيداعا قبل هذا الاستلام، فيجوز له عكس كل أو جزء من الإيداع (بما في ذلك أي فائدة عليه)، وإجراء قيد مناسب في الحساب والمطالبة بسداد مبلغ يتوافق مع أي رصيد مدين، بما في ذلك الفائدة والرسوم والتكاليف المعمول بها. وإذا تلقى البنك إشعارا بأن الأموال المودعة في حساب لم يتم إيداعها، وقام العميل بسحب أموال بعد إيداع الأموال غير المقاصة المذكورة وتسبب هذا السحب في أن يصبح الحساب مسحوبا على المكشوف (أو زاد المبلغ الذي تم سحبه على المكشوف) أو انخفض عن الحد الأدنى للرصيد الذي حدده البنك، فيجوز للبنك أن يفرض على العميل فائدة ورسومًا وتكاليف كما هو محدد في جدول الرسوم.

7-3 يجوز للبنك إلغاء أي تمديد للائتمان عن طريق تقديم إشعار كتابي إلى العميل قبل ثلاثين (30) يوما. ويحول العميل إلى البنك عند إغلاق الحساب أو بناء على طلب البنك أموالا كافية متاحة على الفور لتغطية أي رصيد مدين في الحساب أو أي تمديد آخر للائتمان وأي فوائد أو رسوم أو مبالغ أخرى مستحقة.

7-4 لا يلتزم البنك بإجراء أي خصم من الحساب قد يؤدي إلى زيادة الرصيد المدين.

في الحساب إلى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وفقا لإرشادات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

10-12 مع مراعاة القوانين السارية ومتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأي إشعار مسبق مطلوب، يحتفظ البنك بالحق في إغلاق الحساب الشامل في الحالات التالية:

10-12-1 قيام العميل بفتح أو الاحتفاظ بحساب جارٍ أو حساب توفير آخر نشط لدى أي بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ أو
10-12-2 تجاوز إجمالي الدخل الشهري للعميل مبلغ 5,000 درهم إماراتي.

13- التحويلات البرقية والكمبيالات تحت الطلب والشيكات الإدارية

13-1 يفهم العميل ويوافق على أنه قد لا يتمكن من الحصول على القيمة الكاملة بموجب مسودة الطلب أو شيك المدير أو بموجب التحويل البرقي بسبب الصرف أو القيود الأخرى المعمول بها في بلد الدفع أو بلد الإصدار أو بسبب الرسوم والمصاريف التي يفرضها البنك الدافع.

13-2 يكون شراء البنك لمسودة طلب أو شيك إداري أصدره البنك مسبقا وفقا لتقدير البنك وحده ويتم ذلك وفقا لسعر الشراء الذي يحدده البنك لعملة المسودة أو الشيك.

13-3 في حالة عدم وجود تعليمات خاصة، يجوز للبنك تحويل كافة التحويلات إلى الحساب إلى عملة الحساب بسعر شراء البنك للعملة في تاريخ ووقت المعاملة.

13-4 يجوز للبنك الدافع تحويل التحويلات المالية التي يطلبها العميل إلى العملة المحلية للبلد الوجهة وفقا لسياساته.

13-5 لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي فعل أو تقصير من جانب أي بنك مراسل أو بنك مدفوع أو عن أي خطأ أو تأخير في الإرسال. ويوافق العميل على تعويض البنك وإعفائه من جميع الخسائر والأضرار والنقائص التي يتكبدها البنك فيما يتعلق بأي حوالات تحت الطلب أو شيكات إدارية يصدرها البنك على أي تحويلات تلغرافية يقوم بها البنك بناء على تعليمات العميل.

13-6 يدرك العميل تماما ويوافق على المخاطر المرتبطة بإرسال تعليمات تحويل الأموال إلى البنك عبر الهاتف أو التلكس أو الفاكس أو الخطابات أو البريد أو الرسائل أو المراسلات أو الطرق المماثلة ("طرق التعليمات"). ويوافق العميل على أنه إذا أصدر العميل تعليمات بتحويل الأموال باستخدام طرق التعليمات، فيجوز للبنك التصرف بناء على هذه التعليمات ("التعليمات") ويجوز له افتراض أنها حقيقية ودقيقة، حتى لو تم إرسال التعليمات عن طريق الخطأ أو الاحتيال أو الإهمال أو تم تغييرها أو تعديلها من قبل شخص آخر غير العميل مع أو بدون علم العميل الفعلي أو التعليمات. ويوافق العميل على أنه ملزم بالتعليمات. ولن يكون البنك ملزما بالحصول على تأكيد أو إجراء استفسارات بشأن صحة أو دقة أو صدق هذه التعليمات. يجوز للبنك، وفقا لتقديره الخاص، رفض العمل بناء على التعليمات أو طلب التحقق من التعليمات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التحقق من خلال مكالمات هاتفية تأكيدية إلى أحد المفوضين بالتوقيع على الحساب كما هو محدد في التعليمات، أو إلى ممثل يعينه العميل (يشار إليه باسم "مكالمة تأكيدية"). يجوز إجراء مكالمات التأكيد إلى رقم يوفره العميل للبنك شفويا أو بطريقة أخرى فيما يتعلق بحساب العميل.

13-7 يوافق العميل على إعفاء البنك من المسؤولية وتعويضه عن أي خسارة أو تكلفة أو ضرر أو نفقات أو مسؤولية أو إجراءات قد يتكبدها البنك أو يعاني منها نتيجة لتصرف البنك أو تأخيره في التصرف أو الامتناع عن التصرف بناء على التعليمات.

13-8 إذا ضاع أو سرق أو دمر شيك إداري أو حوالة مصرفية، فإن العميل سيعوض البنك ويوافق على إعفاء البنك من أي مسؤولية فيما يتعلق بهذا الشيك أو الحوالة المصرفية المفقودة أو المسروقة أو المدمرة إذا وافق البنك، وفقا لتقديره المطلق، على إصدار شيك أو حوالة مصرفية بديلة بنفس القيمة أو رد مبلغ الشيك أو الحوالة

11-4 إذا لم يتلق العميل كشف حساب لأي فترة، فإنه من مسؤولية العميل أن يطلب كشف حساب من البنك خلال ثلاثين (30) يوما من التاريخ الذي كان من المفترض أن يتم فيه إرسال كشف الحساب إلى هذا العميل عادة.

11-5 يتوجب على العميل أن يطلب كشف حساب من البنك في حالة عدم استلامه.

12- التجميد والحسابات الخاملة وإغلاق الحسابات

12-1 يجوز للبنك إغلاق أي حساب في أي وقت دون سبب بإخطار العميل كتابيا قبل ستين (60) يوما على عنوانه المسجل لدى البنك. وعند الإغلاق، يعني البنك العميل من مسؤوليته عن الرصيد الدائن في الحساب المغلق (إن وجد) بعد خصم أي رسوم، والعميل. وعند الإغلاق، يعني البنك العميل من مسؤوليته عن طريق إصدار وإرسال مسودة إلى العميل بقيمة الرصيد الدائن، إن وجد، في الحساب بعد خصم أي رسوم إلى عنوان العميل المسجل لدى البنك. وإذا كان هناك رصيد مدين في الحساب، فيجب على العميل أن يدفع للبنك على الفور المبلغ المستحق من العميل عند استلام إشعار البنك.

12-2 في حالة أي مخالفة من جانب العميل لأي من الشروط والأحكام أو أي حكم من أحكام قانون دولة الإمارات العربية المتحدة أو إذا قرر البنك وفقا لتقديره الخاص أن أي أموال في الحساب تم الحصول عليها من خلال وسائل أو معاملات غير قانونية. يجب على البنك الإبلاغ عن أي عمليات غسيل أموال مشتبه بها أو مؤكدة أو أي أنشطة أو معاملات مشبوهة أو غير قانونية أخذت في الحساب أو الخدمات المصرفية الأخرى أو المتعلقة بها إلى السلطات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يوافق العميل على أن البنك له الحق في تجميد الأرصدة الدائنة في أي حساب للعميل لدى البنك تنفيذا لأي تعليمات من البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

12-3 إذا رغب العميل في إغلاق الحساب، يتعين عليه إرسال إشعار كتابي إلى البنك قبل سبعة (7) أيام، موقع من قبل جميع حاملي الحساب المشتركين، إذا لزم الأمر، يوجه فيه البنك صراحة بإغلاق الحساب.

12-4 يجوز أيضا إغلاق الحساب بناء على أمر من أي محكمة أو سلطة مختصة أخرى.

12-5 وفقا لأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة، في حالة إرجاع/ارتداد أي أربعة (4) شيكات بسبب عدم كفاية الرصيد خلال فترة عام واحد، فيجوز إغلاق الحساب وإبلاغ البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

12-6 يقر العميل ويوافق بموجبه على أن البنك يحتفظ بالحق في إنهاء أو تجميد أو إغلاق أي حساب لا يقدم العميل المعلومات أو الوثائق المطلوبة له أو لا يقوم بتحديثها في الوقت المناسب وفقا لمتطلبات وتعليمات البنك.

12-7 دون الإخلال بالأحكام الأخرى لهذه الشروط والأحكام، يحق للبنك بإخطار العميل كتابيا بإغلاق الحساب إذا لم يكن هناك رصيد دائن في الحساب لفترة ستة (6) أشهر. ويوافق العميل على أن إجراء البنك بإغلاق الحساب سيكون ساري المفعول وملزما للعميل اعتبارا من التاريخ المذكور في الإشعار المذكور، حتى لو لم يتلق العميل الإشعار المذكور. ويتنازل العميل بشكل لا رجعة فيه عن أي حقوق قد تكون له ضد البنك للطعن في قرار البنك بإغلاق الحساب.

12-8 يقوم البنك، وفقا لتقديره، بتعطيل أي حساب عميل لم يتم إجراء معاملات عليه لفترة يحددها البنك، واتخاذ الإجراءات المناسبة حسبما يراه ضروريا لحماية الأموال الموجودة في هذه الحسابات. بمجرد تعطيل الحساب، يتعين على العميل الحضور شخصيا إلى فرع البنك الذي يوجد به الحساب لإعادة تنشيط الحساب.

12-9 إذا ظل الحساب غير نشط خلال الفترة المحددة في التعميم رقم 2020/01 الصادر عن البنك المركزي بتاريخ 15 يناير 2020 أو أي إرشادات أخرى صادرة عن البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فيجب على البنك تسليم الأموال المتوفرة

العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) عن تفاصيل جميع المعاملات في الحساب دون أن يتحمل البنك أي التزام أو مسؤولية فيما يتعلق بهذا الإفصاح أو دقته. ولن يكون البنك ملزماً بإخطار العميل أو طلب موافقته فيما يتعلق بالإفصاح عن هذه المعلومات.

19- فتح حسابات إضافية

يجوز للبنك من وقت لآخر فتح أي حساب آخر بأي عملة باسم العميل إذا رأى البنك أن ذلك ضروري ومفيد لأسباب تشغيلية للتحكم في بعض المعاملات ومراقبتها وفصلها و/أو فصلها عن غيرها حيث يكون للبنك ملحة مالية أو غيرها. تخضع هذه الحسابات عند فتحها لهذه الشروط والأحكام، ويفوض العميل بموجب هذا البنك بفتح مثل هذه الحسابات والحفاظ عليها طالما براه مناسبة دون الحاجة إلى توقيع العميل على نماذج فتح حساب إضافية. يوافق العميل بموجب هذا ويقر بأن جميع هذه الحسابات مملوكة له وأنه سيكون مسؤولاً بمفرده عن جميع المعاملات في هذه الحسابات.

20- المعاملات الخاطئة

يحفظ البنك بالحق، ويسمح العميل بموجب هذا للبنك بخصم أي أموال تم إيداعها في حساب العميل عن طريق الخطأ بسبب خطأ في نظام الكمبيوتر أو خطأ فني أو عطل أو خطأ بشري أو خطأ في نظام المقاصة أو أي سبب آخر، من حساب العميل دون أي مسؤولية و/أو مطالبة تنشأ ضد البنك.

21- تسليم/حجز البريد

21-1 يتفهم العميل أنه من الممارسات الطبيعية أن يقوم البنك بإرسال كافة المراسلات المتعلقة بالحساب إلى العنوان الذي يحدده العميل للبنك.
21-2 إذا طلب العميل الاحتفاظ بخدمة البريد، يجوز للبنك (ولكن ليس ملزماً بذلك) الموافقة على الاحتفاظ بجميع البريد بما في ذلك المراسلات والإشعارات وكشوف الحسابات الموجهة إلى العميل. يجب الاحتفاظ بالبريد في مقر الفرع المحدد الذي طلبه العميل حتى يتم استلامه من قبل العميل أو ممثل العميل المفوض. إذا لم يتم استلام البريد المحتجز لأكثر من ثلاثة (3) أشهر، يحق للبنك وفقاً لتقديره إرسال مثل هذا البريد إلى العنوان الذي قدمه العميل. إذا لم يقدم العميل عنوان إعادة التوجيه، يحق للبنك إتلاف جميع البريد الذي يظل غير مستلم لمدة أربعة (4) أشهر. يجوز للعميل إنهاء هذا التفويض للاحتفاظ بالبريد في أي وقت عن طريق إشعار كتابي إلى البنك أو باستخدام خدمة الهاتف المصرفية للبنك وإبلاغ البنك بالعنوان الذي يجب إعادة توجيه بريد العميل إليه. يوافق العميل على ما يلي:

21-1-2 على الرغم من هذا التفويض بحفظ البريد، يجوز للبنك إعادة توجيه مثل هذا البريد إلى العميل حسبما يراه البنك، حسب تقديره، ضرورياً؛
21-2-2 يجوز للبنك اتخاذ الإجراء الذي يراه مناسباً وفقاً لتقديره رداً على أي بريد؛
21-3-2 يعتبر أن كافة البريد قد تم استلامه من قبل العميل فور تسليم البريد إلى الفرع المعني للحفظ؛

21-4-2 تعتبر جميع كشوف الحسابات الصادرة عن البنك صحيحة إذا لم يخطر العميل البنك بأي أخطاء خلال (أ) الفترة المذكورة في الكشف أو (ب) في هذه الشروط والأحكام؛

21-5-2 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر يتكبده العميل نتيجة لهذا التفويض بحفظ البريد أو من أي فعل أو تأخير في التصرف أو أي تقصير من جانب البنك فيما يتعلق بهذا التفويض بحفظ البريد؛ و
21-6-2 يجوز للبنك إنهاء هذه الخدمة بإخطار العميل كتابياً قبل ثلاثين (30) يوماً.

22- الحساب الجاري

التأهيل

وفقاً لتقدير البنك وحده والقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، يكون العميل مؤهلاً لفتح حساب جاري فقط إذا كان العميل مقيماً (كما يحدده

المصرفية. ويوافق العميل على تقديم المعلومات التي يطلبها البنك (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تفوير الشرطة) فيما يتعلق بالشيك الإداري أو الحوالة المصرفية المفقودة أو المسروقة أو المدمرة.

14- وفاة الموقع

إذا عين العميل شخصين (بخلاف العميل) لإدارة الحساب بشكل مشترك وتوفي أحد المفوضين بالتوقيع المشتركين أو فقد أهليته القانونية، فلن يسمح البنك بأي نشاط على الحساب (الحسابات) دون تعليمات جديدة من العميل. ويطلب من العميل إخطار البنك ب وفاة أو فقدان أهلية أحد المفوضين بالتوقيع أو أكثر كتابياً، وفي جميع الأحوال خلال فترة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من تاريخ الوفاة أو فقدان الأهلية القانونية. ولا يوجد ما يمنع العميل من إدارة الحساب بموجب هذا.

15- عكس التعليمات

لا يجوز إلغاء أو تعديل أو حل التعليمات المكتوبة الخاصة بدفع أو تحويل الأموال أو شراء أو بيع أي عملة، بمجرد إصدارها من قبل العميل، إلا بموافقة البنك.

16- التزامات البنك

يوافق العميل ويوافق على أن البنك لن يكون مسؤولاً عن عدم توفر المبالغ بسبب القيود أو قابلية التحويل أو النقل أو الطلبات أو التحويل غير الطوعي أو أعمال الحرب أو الصراعات الأهلية أو غيرها من الأسباب المماثلة التي تقع خارج سيطرة البنك ويوافق العميل على أنه في مثل هذه الظروف لن يكون أي مكتب أو فرع أو شركة أم أو شركة تابعة أو تابعة للبنك مسؤولاً أمام العميل. في حالة نشوء أي التزام على البنك بدفع مبالغ نيابة عن العميل أو للعميل، فإن العميل يقبل ويوافق على أن هذا المبلغ (المبالغ) يقتصر فقط على المبلغ (المبالغ) المودعة في الحساب (الحسابات) ويجب أن يكون مستحقاً من البنك المتحد المحدود، الإمارات العربية المتحدة فقط.

17- التعليمات الدائمة

17-1 سيقوم البنك بمعالجة أي تعليمات دائمة من العميل إذا كان لدى العميل أموال كافية متاحة في الحساب.
17-2 إذا لم تتوفر أموال كافية في الحساب ذي الصلة للبنك لمعالجة تعليمات دائمة في مناسبتين (2) متتاليتين، يجوز للبنك وفقاً لتقديره إلغاء تلك التعليمات الدائمة دون إشعار سيق للعميل.
17-3 يجوز للبنك حسب تقديره تحديد ترتيب أولوية سداد التعليمات الدائمة على الشيكات المسحوبة على حساب العميل أو المدفوعات الأخرى التي سيتم سحبها من حسابه.

17-4 يجوز للبنك حسب تقديره أن يقوم بسداد مبلغ بموجب تعليمات دائمة في الحالات التي لا يتوفر فيها لدى العميل أموال صافية كافية في الحساب المعني لسداد هذا المبلغ، وشكل مبلغ أي عجز سحباً على المكشوف. ويتحمل العميل مسؤولية سداد مبلغ السحب على المكشوف وأي فوائد ورسوم سارية على السحب على المكشوف تنشأ نتيجة لسداد تعليمات دائمة.

17-5 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير أو خسارة أثناء النقل أو خطأ في الإرسال أو أي أخطاء أخرى من جانب البنك أو مراسل البنك.

17-6 يوافق العميل على تعويض البنك وإعاقته من جميع الخسائر والأضرار والنقبات التي يتكبدها البنك نتيجة معالجة أي تعليمات دائمة يصدرها العميل.

17-7 يجوز للعميل تعديل أو إلغاء أي تعليمات دائمة بإخطار البنك كتابياً مسبقاً. ولا يسري إلغاء أو تعديل التعليمات الدائمة إلا فيما يتعلق بالمدفوعات التي يتعين سدادها بعد أكثر من خمسة عشر (15) يوماً من استلام البنك لهذا الإخطار.

18- الكشف عن المعلومات

يوافق العميل على أن البنك قد يقوم، وفقاً لتقديره الخاص، بالإفصاح للسلطات الحكومية في أي ولاية قضائية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإمارات

البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة من وقت لآخر) في دولة الإمارات العربية المتحدة ويتمتع بالأهلية القانونية الكاملة.

22-1 إصدار دفاتر الشيكات

22-1-1 إصدار دفاتر الشيكات للعملاء لتمكينهم من تشغيل الحساب، يكون وفقا لتقدير البنك وحده. لا يجوز إصدار مثل هذا الدفتر إلا للعملاء المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. العملاء الذين هم أو يصبحون لاحقا غير مقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة غير مؤهلين لمواصلة الاحتفاظ بالحسابات الجارية. يجوز للعميل أن يطلب من البنك إصدار دفتر شيكات بشرط أن يدفع العميل جميع التكاليف المتعلقة بإصدار مثل هذا الدفتر. يجوز إرسال دفاتر الشيكات الهادرة عن البنك بالبريد العادي و/أو البريد السريع إلى العميل أو إتاحتها للاستلام من قبل العميل أو ممثله المفوض من الفرع الذي يتم فيه الاحتفاظ بالحساب. إذا اختار العميل تسليم دفاتر الشيكات إليه، فإنه يكون مسؤولا عن أي خسارة أو ضرر ناتج عن أي فشل أو تأخير في تسليم دفتر الشيكات إليه. العملاء الذين لديهم حسابات شاملة غير مؤهلين للحصول على دفتر شيكات.

22-1-2 لا يحق للعميل سحب مبالغ من حسابه دون موافقة مسبقة من البنك. سيتم احتساب الفائدة (التي يتم -حسابها على أساس يومي على أساس سنة مكونة من 360 يوما) على السحب على المكشوف وفقا لمعدلات يحددها البنك. يجب على العميل سداد أصل المبلغ والفائدة على السحب على المكشوف عند الطلب.

22-1-3 يجوز للعميل إجراء عمليات السحب نقدا مقابل الشيكات. يجوز السماح بالسحب بأي وسيلة أخرى وفقا لتقدير البنك وحده.

22-1-4 يجوز للبنك دون استفسار صرف أي شيكات أو كمبيالات أو سندات إذنية أو أوامر أخرى لدفع الاموال، ويجوز له خصم المبلغ المدفوع من الحساب، سواء كان الحساب دائنا أو مسحوبا على المكشوف. ويحق للبنك رفض صرف مثل هذه الصكوك إذا لم يكن الحساب يحتوي على أموال كافية ولم يتم العمل بترتيبات مسبقة مع البنك بشأن تسهيل السحب على المكشوف المناسب. ولن يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام تجاه العميل في حالة رفضه صرف مثل هذه الصكوك أو رفضه توفير تسهيل السحب على المكشوف.

22-1-5 ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابيا، يقوم العميل فورا ودون أي شرط لإخطار من البنك بإيداع أموال في حساب العميل بمبلغ لا يقل عن المبلغ المسحوب على المكشوف. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابيا، يفهم العميل أن البنك غير ملزم بالسماح بالسحب على المكشوف في حساب العميل أو الاستمرار في السماح بالسحب على المكشوف في حساب العميل بعد القيام بذلك مسبقا.

22-1-6 لا يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة صرف الشيك المؤجل قبل تاريخ الاستحقاق عن طريق الخطأ أو بأي طريقة أخرى.

22-2 إغلاق الحساب وإرجاع الشيكات

22-2-1 إذا تم إرجاع أربعة (4) شيكات صادرة على حساب العميل دون سدادها بسبب عدم كفاية الرصيد، يجوز للبنك إغلاق حساب العميل وفقا لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة. عند إغلاق الحساب، سيعيد العميل إلى البنك جميع دفاتر الشيكات المتعلقة بحسابه. يفهم العميل أن البنك سيبلغ عن هذا الحساب والتفاصيل ذات الصلة إلى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأي سلطات أخرى ذات صلة.

22-2-2 ما لم يحصل العميل على تسهيل سحب على المكشوف، فلن يتم قبول الشيكات التي تتسبب في سحب على المكشوف من الحساب. وفي حالة حصول العميل على تسهيل سحب على المكشوف، فلن يتم قبول الشيكات التي تتسبب في سحب على المكشوف من الحساب بما يتجاوز حد تسهيل السحب على المكشوف. وإذا قام البنك بقبول مثل هذا الشيك عن غير قصد، فيجب على العميل سداد المبلغ المسحوب على المكشوف مع الفائدة بمعدل السحب على المكشوف لدى البنك والرسوم

التي تفرضها البنك عند الطلب.

22-2-3 يجوز للبنك أن يرفض صرف أي شيك مقدم للصرف بعد مرور أكثر من ستة (6) أشهر من تاريخ إصداره.

22-3 الفائدة

22-3-1 مع مراعاة أي شرط يتعلق بالحد الأدنى للرصيد، يجوز باتفاق أو اتفاق مسبق احتساب سعر الفائدة على الأرصدة النقدية المودعة في حساب التوفير أو الوديعة ذي الفائدة المرتفعة على أساس "متعدد المستويات"، أي بمعدل أعلى لنطاقات الرصيد الأعلى، وفقا لأسعار البنك من وقت لآخر. تتراكم الفائدة يوميا وتضاف شهريا.

22-3-2 لا تُدفع أي فوائد على الأرصدة المحتفظ بها في الحسابات الجارية، بما في ذلك الحسابات الشاملة.

22-3-3 سيتم تطبيق كافة الرسوم وفقا لجدول الرسوم الخاص بالبنك.

22-4 استخدام الشيكات

22-4-1 سيتم فرض رسوم استخدام الشيكات وفقا للمعدلات المذكورة في جدول رسوم البنك، كما يتم تعديله من وقت لآخر دون إشعار مسبق.

22-4-2 يوافق العميل بموجب هذا على الاحتفاظ بدفتر الشيكات في مكان آمن وتجنب أي إساءة استخدام أو أعمال احتيالية باستخدام دفتر الشيكات من قبل أطراف ثالثة. وبمجرد أن يصبح غير مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، يوافق العميل بموجب هذا على إعادة أي أوراق دفتر شيكات غير مستخدمة إلى البنك على الفور. وفي حالة فقدان أو سرقة دفتر الشيكات أو شيك فردي، يوافق العميل على أنه سيخطر السلطات العشة على الفور للحصول على أمر صادر إلى البنك بوقف الدفع عن أي شيك مفقود أو مسروق. ويقر العميل بأنه يتحمل أي خسارة و/أو ضرر ناتج عن أي مدفوعات يقوم بها البنك على مثل هذه الشيكات المفقودة والتي تتوافق ظاهريا مع المتطلبات واللوائح المصرفية القانونية و/أو العرفية.

22-5 إيقاف الدفع

يقر العميل ويوافق على قبول التعليمات الخاصة بإيقاف سداد أي شيكات إذا صدرت وفقا لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة. لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي فشل في الامتثال للتعليمات الصادرة عن العميل ولن يتحمل المسؤولية عن أي عواقب أو خسائر أو أضرار و/أو تكاليف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الرسوم القانونية و/أو العقوبات فيما يتعلق بهذه التعليمات.

22-6 حسابات العملاء الأميين

22-6-1 يتعين على العميل الأمي تقديم نسخ من صورة شخصية حديثة ليتم إرفاقها مع نموذج التوقيع الخاص ببطاقة الخصم المباشر من بنك يونابيت المحدود لتسهيل التعرف عليه.

22-6-2 لن يتم إصدار أوراق الشيكات أو بطاقة الخصم الخاصة ببنك يونابيت المحدود للعميل الأمي

22-6-3 لن يسمح بالسحوبات إلا بناء على طلب شخصي وإثبات هوية العميل في فرع البنك الذي يتم فيه الاحتفاظ بحساب العميل. لن يتم قبول عمليات السحب من قبل طرف ثالث حتى لو كان الرصيد متاح في حساب العميل يغطي مبلغ السحب.

23- حسابات التوفير والودائع تحت الطلب والودائع لأجل

23-1 حساب التوفير

23-1-1 يتم استخدام أوراق السحب النقدي المتوفرة في فروع البنك أو أي أشكال أخرى من التعليمات المقبولة لدى البنك لإجراء عمليات السحب من حساب التوفير.

23-1-2 مع مراعاة أي متطلبات تتعلق بالحد الأدنى للرصيد، سيتم احتساب الفائدة على المبالغ المودعة في حساب التوفير شهريا على الحد الأدنى للرصيد الشهري في حساب التوفير الخاص بالعميل وإضافتها شهريا. سيكون سعر الفائدة هو السعر السائد

منتج/خدمات أخرى يقدمها البنك). يتم حساب معدل الفائدة على السحب المبكر للوديعة لأجل على النحو التالي:

(1) حيث يقدم البنك معدل فائدة لفترة تعادل المدة الأقصر ("السعر المعدل")، يكون معدل الفائدة هو المعدل المعدل مطروحا منه واحد بالمائة (1%);

(2) حيث لا يقدم البنك سعر فائدة لفترة تعادل المدة الأقصر، يكون سعر الفائدة هو سعر الفائدة المطبق على هذه المدة الأقصر من المدة الأقصر التي يقدم البنك بشأنها سعر فائدة ("سعر الفترة السابقة") أقل من واحد بالمائة (1%); أو

(3) حيث يكون السعر المعدل أو سعر الفترة السابقة أقل من واحد بالمائة (1%)، يكون سعر الفائدة نصف السعر المعدل أو سعر الفترة السابقة، حسب الاقتضاء.

23-3-5-3 يقوم البنك بخصم رسوم وفقا لجدول الرسوم الحالي من مبلغ الفائدة المكتسبة في حالة حدوث أي سحب مبكر للوديعة لأجل.

23-3-5-4 يقر العميل بأن البنك قد يقوم حسب تقديره بتغيير الأحكام المعمول بها فيما يتعلق بالسحب المبكر للودائع لأجل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر سعر الفائدة وأساس حساب سعر الفائدة المطبق من وقت لآخر.

23-3-6 سيتم دفع الفائدة على الوديعة/الودائع لأجل عند استحقاقها.

23-4 حسابات المكمّل

23-4-1 وفقا لتقدير البنك وحده ومتطلبات الحد الأدنى للرصيد، كما يتم تحديدها من وقت لآخر، يجوز للعميل فتح حساب مكمّل. قد يكون حساب مكمّل إما حساب مكمّل أساسي أو حساب مكمّل شخصي أو حساب مكمّل بلس. ينطبق ما يلي على جميع حسابات مكمّل:

23-4-1-1 لا يجوز فتح حساب مكمّل إلا من قبل مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة يحمل تأشيرة إقامة صالحة، وبطاقة هوية إماراتية، وأية مستندات أخرى قد يطلبها البنك بشكل معقول.

23-4-1-2 لا يجوز فتح حساب مكمّل باسم قاصر.

23-4-1-3 كميّة إضافية، يتاح لحامل حساب المكمّل الحصول على تغطية تأمينية ضد الوفاة العرضية وفقا للشروط والأحكام الواردة في رسالة التأمين الخاصة بالعميل. 23-4-1-4 يحق للبنك بمفرده أن يقرر ما إذا كان يجوز إصدار دفتر شيكات لحامل حساب المكمّل للشيكات المسحوبة على الحساب.

23-4-2 تنطبق على الأنواع المحددة من حسابات المكمّل ما يلي:

23-4-2-1 لا يخضع حساب المكمّل الأساسي لأي إيداع أولي أو متطلبات الحد الأدنى للرصيد.

23-4-2-2 لا يخضع حساب المكمّل الشخصي لأي إيداع أولي أو متطلبات الحد الأدنى للرصيد.

23-4-2-3 لا يخضع حساب المكمّل بلس لأي إيداع أولي أو متطلبات الحد الأدنى للرصيد.

23-4-2-4 علاوة على ذلك، يحصل العميل على فائدة على المبالغ المستحقة الإيداع في حساب مكمّل بلس بمعدل يحدده البنك بشرط أن يكون متوسط الرصيد الشهري في حساب مكمّل بلس (كما يحدده البنك) مساوي أو أعلى من 50,000 درهم إماراتي. يتم دفع الفائدة لصاحب حساب مكمّل بلس على أساس نصف سنوي.

23-4-2-5 يقر العميل بأن البنك قد يقوم حسب تقديره بتغيير الأحكام المطبقة على حساب مكمّل بلس، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر سعر الفائدة وأساس حساب سعر الفائدة المطبق من وقت لآخر.

24- العملات الأجنبية/الودائع الخارجية

24-1 يجب الاحتفاظ بالأرصدة في الحسابات المقومة بعملة غير الدرهم الإماراتي باسم البنك لدى البنوك المراسلة، والتي قد لا تكون موجودة ضمن الولاية القضائية الرئيسية التي تكون فيها العملة المعنية هي العطاء القانوني. يكون الاحتفاظ بالحسابات

لدى البنك لحساب التوفير. سيكون سعر الفائدة هذا متاحا للعرض في فروع البنك وموقعه الإلكتروني وسيخضع للتغيير دون إشعار. ستكون أسعار الفائدة والمستويات ودورات الإيداع وأي ميزات أخرى للحساب عرضة للتغيير.

23-1-3 لن يتم إصدار دفتر شيكات للعميل فيما يتعلق بحساب التوفير.

23-2 حساب المكالمة

23-2-1 وفقا لتقدير البنك وحده ومتطلبات الحد الأدنى للرصيد، يجوز للبنك فتح حساب تحت الطلب للعميل.

23-2-2 يتم إخطار فروع البنك وموقعه الإلكتروني بمعدل الفائدة المطبق على الحساب تحت الطلب. يتم دفع الفائدة على الرصيد اليومي في الحساب تحت الطلب الخاص بالعميل. يتم احتساب الفائدة شهريا وإضافتها إلى الحساب بشكل نصف سنوي، أو قبل ذلك عند سحب الوديعة تحت الطلب. تخضع أسعار الفائدة والمستويات ودورات الإيداع والميزات الأخرى للحساب تحت الطلب للتغيير.

23-2-3 تخضع جميع الحسابات تحت الطلب لحدود الحد الأدنى للرصيد المعمول بها لدى البنك. وإذا انخفض الرصيد عن الحد الأدنى في أي وقت خلال الشهر، يحق للبنك إغلاق الحساب تحت الطلب و/أو فرض رسوم الخدمة المعمول بها لدى البنك.

23-2-4 لا يجوز للعميل أن يسحب شيكات على حساب تحت الطلب.

23-2-5 لسحب الأموال من حساب العميل تحت الطلب، يجب على العميل إخطار البنك مسبقا كتابيا أو إخطار البنك من خلال الوسائل الإلكترونية المقبولة لدى البنك، وفي كل حالة وفقا لعدد متفق عليه من الأيام (خاضع للتغيير من قبل البنك وفقا لتقديره الخاص) والشروط أو القيود التي قد يحددها البنك من وقت لآخر وفقا لتقديره الخاص.

23-2-6 إذا قام العميل بسحب الأموال من حساب العميل تحت الطلب دون إشعار مسبق كاف (كما هو موضح في البند 23-5-2 أعلاه)، فإن العميل يقر بأن البنك سوف يحجب الفائدة على الأموال المسحوبة لفترة الإشعار المتفق عليها.

23-3 حساب الوديعة لأجل

23-3-1 وفقا لتقدير البنك وحده ومتطلبات الحد الأدنى للرصيد، كما يتم تحديدها من وقت لآخر، يجوز للعميل فتح حساب وديعة لأجل.

23-3-2 عند فتح حساب الوديعة لأجل، يصدر البنك إشعار تأكيد يوضح المبلغ الأساسي والمدة ومعدل الفائدة المستحقة على الوديعة.

23-3-3 يخضع حساب الوديعة لأجل إلى الحد الأدنى للرصيد الذي يحدده البنك من وقت لآخر.

23-3-4 ما لم يصدر العميل تعليمات بخلاف ذلك في تاريخ الاستحقاق أو قبله، يجوز للبنك، وفقا لتقديره، تجديد الوديعة لأجل تلقائيا لفترات زمنية ممتثلة بسعر الفائدة الذي يحدده البنك بما يتوافق مع أسعار العائد السائدة في السوق فيما يتعلق بهذه الودائع.

23-3-5 إذا سحب العميل وديعة لأجل قبل تاريخ استحقاقها، فإن هذا السحب يخضع لسداد الرسوم والغرامات و/أو التكاليف التي يراها البنك مناسبة في ظل الظروف والتي قد يتم تعديلها من وقت لآخر. وتطبق الأحكام التالية في مثل هذه الحالة:

23-3-5-1 لا يحصل العميل على أي فائدة على الوديعة لأجل إذا قام بسحب هذه الوديعة خلال سبعة (7) أيام من تاريخ إيداع العميل لهذه الوديعة ("الأيام السبعة الأولى").

23-3-5-2 إذا سحب العميل الوديعة لأجل في أي وقت بعد الأيام السبعة الأولى ولكن قبل انتهاء المدة التي تم إيداع الوديعة لأجل خلالها في الأصل ("المدة الأصلية")، فلن يكسب العميل فائدة إلا عن المدة التي تم الاحتفاظ بالوديعة لأجل خلالها فعليا ("المدة الأقصر") (حتى لو كان هذا السحب المبكر لفرض الاستثمار في أي

أن يطلب من العميل استكمال الإجراءات الإلزامية لتفعيل بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد. وحتى استكمال هذه الإجراءات (إن وجدت)، لا يجوز إجراء أي معاملات باستخدام بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد. عند استلام بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد، يجب على العميل أو المستخدم المصرح له التوقيع على بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد. في حالة عدم رغبة العميل في الحصول على بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد، يجب عليه إبلاغ البنك على الفور والتوقف عن استخدام بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد، وقطع بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد إلى نصفين وإعادة كلا النصفين إلى البنك.

25-6 يكون العميل مسؤولاً عن جميع المعاملات التي تتم باستخدام بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييت المحدود بغض النظر عما إذا كانت (1) المعاملات قد تمت بعلم العميل أو بتفويض صريح أو ضمني منه أو (2) قد تكون المعاملات نتيجة لعمل احتيالي. وبموجب هذا، يخول العميل البنك خصم أي سحب أو تحويل أو معاملة من حساب العميل وفقاً لسجل المعاملات لدى البنك. ويهبل العميل جميع الخصومات التي تتم على الحساب والتي تنشأ عن استخدام بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييت المحدود دون قيود (إلا بعد استلام إشعار كتابي بالخسارة وإقرار البنك بها). وستكون سجلات البنك التي يتم إنشاؤها إلكترونياً أو غير ذلك دليلاً قاطعاً على صحة المعاملات التي تتم من خلال بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييت المحدود على الرغم من عدم وجود أي قسيمة -خصم أو تفويض موقع من قبل العميل.

25-7 يتعين على العميل التأكد من وجود أموال كافية في الحساب المرتبط ببطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد قبل إجراء أي عمليات سحب. إذا كان الحساب مسحوباً على المكشوف لأي سبب من الأسباب باستخدام بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد، يكون العميل مسؤولاً عن تعويض العجز فوراً. وفي حالة عدم تعويض العجز، يحق للبنك إلغاء بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد و/أو إجراء تحويل نيابة عن العميل من -حساب آخر للعميل. يخول العميل البنك -خصم أي مبلغ من أي عملية سحب أو معاملة أخرى تتم باستخدام بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد من أي من -حسابات العميل.

25-8 يحتفظ البنك بالحق في تحديد إجمالي المبلغ النقدي المسحوب والمدفوعات التي يقوم بها العميل من خلال أجهزة الصراف الآلي و/أو من خلال محطات نقاط البيع في أي وقت وإخطار العميل بهذه الحدود من وقت لآخر.

25-9 يتقهم العميل أن جميع السحوبات (سواء بالدرهم الإماراتي أو بعملة أجنبية) ستخضع لحدود يحددها البنك من وقت لآخر. سيتم تحويل مبالغ أي معاملات تتم من خلال استخدام بطاقة الخصم المباشر من يوناييت بنك ليمتد بعملة غير الدرهم الإماراتي إلى الدرهم الإماراتي بسعر الصرف السائد لدى البنك في تاريخ -خصم معاملة البطاقة ذات الصلة من الحساب.

25-10 يتم إصدار بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييت ليمتد على مسؤولية العميل بالكامل. وهي غير قابلة للتحويل. ويظل العميل مسؤولاً في جميع الأوقات عن أي معاملة تتم باستخدام بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييت ليمتد، ويتعهد بتعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر، مهما كان السبب، ناتج عن استخدام البطاقة.

25-11 يخصص البنك رقم تعريف شخصي لكل حامل بطاقة. ويلتزم العميل بعدم الكشف عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص آخر. وفي حالة معرفة طرف ثالث برقم التعريف الشخصي، يجوز للبنك التعامل مع هذا الشخص باعتباره وكيلًا للعميل، ويلتزم العميل بتعويض البنك عن أي -خسارة أو ضرر نتيجة معرفة طرف ثالث برقم التعريف الشخصي.

25-12 يتعين على العميل اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لمنع فقدان أو ضياع أو سرقة بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييت ليمتد. ويتعين على العميل إخطار البنك كتابياً على الفور في حالة فقدان أو ضياع أو سرقة بطاقة الخصم الخاصة ببنك

المقومة بعمليات غير الدرهم الإماراتي على مسؤولية العميل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فيما يتعلق بما يلي:

24-1-1 أي قيود فغرضها أي سلطة حكومية أو تنظيمية؛ أو
24-1-2 أي ضرائب أو رسوم أو تكاليف مطبقة على الأرصدة المعنية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الرقابة على الصرف أو قيود العملة).
24-2 يتم تحويل الحوالات المستلمة بعملة لا يوجد لها حساب مقابل، وفقاً لتقدير البنك، إلى الدرهم الإماراتي (يسعر الصرف المعمول به لدى البنك في ذلك الوقت) أو الاحتفاظ بها بعملة الحساب.

24-3 لا يجوز إجراء عمليات السحب من حساب العميل بالعملة الأجنبية إلا عن طريق الحوالات المصرفية أو التحويلات البرقية.

24-4 تتم الودائع الخارجية على مسؤولية العميل، ويتحمل العميل جميع مخاطر الصرف والتحويل والائتمان وغيرها من المخاطر المتعلقة بالودائع الخارجية. ويتمثل التزام البنك الوحيد فيما يتعلق بالودائع الخارجية في تحويل المبالغ من الحساب، عند استلام تعليمات من العميل، إلى الحساب المحدود وإيداع المبالغ الأصلية والفائدة التي تلقاها البنك عند استحقاق الودائع الخارجية إلى الحساب. ويفهم العميل ويوافق على أنه في حالة فرض أي قيود على الودائع الخارجية للعميل، فلن يكون للعميل أي حقوق أو سبل انتصاف ضد البنك أو أي مكتب أو فرع أو شركة تابعة أخرى للبنك.

25- بطاقة الخصم

في مقابل قيام البنك بتوفير بطاقة الخصم الخاصة بالبنك المتحد المحدود، يقر العميل ويقر ويفهم ما يلي:

25-1 تم إصدار بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد أو قد يتم إصدارها بناء على طلب العميل من قبل البنك لحساب العميل الجاري أو حساب التوفير أو لأي حساب آخر أو مرافق مصرفية يتم فتحها وصيانتها أو إتاحتها من وقت لآخر وفقاً لتقدير البنك. يحتفظ البنك بالحق في رفض طلب الحصول على بطاقة خصم من بنك يوناييت ليمتد وتحديد معايير الأهلية الدنيا المتعلقة بإصدار بطاقة خصم من بنك يوناييت ليمتد. يشكل استخدام العميل لبطاقة خصم من بنك يوناييت ليمتد قبول العميل لهذه الشروط والأحكام.

25-2 يتم إصدار بطاقة الخصم المباشر من بنك يوناييت ليمتد لسحب النقود من ماكينات الصرف الآلي التي تعرض رموز UBL و SWITCH Network و GCC NET. بطاقة الخصم المباشر من بنك يوناييت ليمتد ليست بطاقة ائتمان ولا يجوز استخدامها للحصول على ائتمان بأي شكل من الأشكال. قد لا تكون بطاقة الخصم المباشر من بنك يوناييت ليمتد قابلة للاستخدام في بعض ماكينات الصرف الآلي خارج دولة الإمارات العربية المتحدة

25-3 تظل بطاقة الخصم المباشر من يوناييت بنك ليمتد مملوكة للبنك في جميع الأوقات. ويحق للبنك، وفقاً لتقديره الخاص، إلغاء صلاحية بطاقة الخصم المباشر من يوناييت بنك ليمتد وطلب إعادتها في أي وقت، وفي هذه الحالة يتعين على العميل الامتناع للطلب على الفور. وفي حالة إغلاق الحساب لأي سبب من الأسباب، يتعين على العميل إلغاء بطاقة الخصم المباشر من يوناييت بنك ليمتد وإعادتها على الفور إلى البنك.

25-4 يتم إصدار بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد على أساس أن جميع المعاملات التي بدأها العميل (بما في ذلك أي حامل إضافي لبطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد) باستخدام بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد سيتم خصمها من الحساب بالإضافة إلى الرسوم المصرفية ذات الصلة.

25-5 يجوز للعميل تحصيل بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد من البنك أو، على مسؤولية العميل وحده، أن يطلب إرسال بطاقة الخصم من بنك يوناييت ليمتد بالبريد أو البريد السريع إلى العنوان الذي أخطر العميل البنك به. يجوز للبنك حسب تقديره

خصم البنك المتحد المحدود إضافية) على الرغم من أي إعاقاة قانونية أو عدم أهلية للمستخدم المصرح له، ويجب على أصحاب الحسابات تعويض البنك (بالتضامن والتكافل) عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أو تكاليف ونفقات، يتكبدها أو يعاني منها البنك بسبب أي خرق لهذه الشروط والأحكام من قبل أي مستخدم مصرح له (بما في ذلك أي حاملي بطاقات خصم البنك المتحد المحدود إضافية). يجوز تعيين حد معين لحامل بطاقة الخصم البنك المتحد المحدود الإضافية والذي شكل الحد الأقصى للمعاملة لهذه البطاقة. وعلى الرغم من ذلك، إذا أكمل حامل بطاقة الخصم البنك المتحد المحدود الإضافية معاملة تتجاوز الحد، فستكون المعاملة ملزمة لحامل (حامل) الحساب. باستثناء حاملي بطاقات الخصم الإضافية الخاصة ببنك يوناييتد المحدود، لن يسمح العميل لأي شخص آخر باستخدام بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييتد المحدود.

25-19 يحتفظ البنك بالحق في تعديل الشروط والأحكام المذكورة أعلاه في أي وقت، وأي تعديل يتم الإعلان عنه على موقع البنك الإلكتروني يكون ملزماً للعميل. 25-20 في حالة نشوء أي نزاع بين العميل وأي تاجر أو مؤسسة أو بنك أو مؤسسة مالية أو أي طرف ثالث آخر، فإن مسؤولية العميل تجاه البنك لن تتأثر بأي شكل من الأشكال بهذا النزاع أو أي دعوى مضادة أو حق المقاصة الذي قد يكون للعميل ضد هذا التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو الشخص.

26- الخدمات المصرفية عبر الهاتف

26-1 سيتمكن العميل من توجيه البنك عبر الهاتف (إما من خلال واجهة بشرية أو نظام الرد الصوتي التفاعلي) لتقديم -خدمات معينة. وسيقوم العميل بالتعريف بنفسه وفقاً لتعليمات البنك. ولن يسمح العميل لأي شخص باستخدام هذه الخدمة نيابة عنه، ولن يفصح العميل عن تفاصيل هويته لأي شخص.

26-2 لا يكون البنك مسؤولاً عن التصرف بناءً على تعليمات العميل، ويتعين على العميل تعويض البنك عن أي عواقب أو مطالبات أو إجراءات أو خسائر قد تنشأ أو يتكبدها بسبب قيام البنك بتنفيذ تعليمات من العميل أو من شخص يدعي أنه العميل. 26-3 لا يكون البنك مسؤولاً عن أي عواقب ناجمة عن أي تعليمات هاتفية خاطئة صادرة أو يزعم أنها صادرة من العميل. ويوافق العميل على أن البنك يمكنه التصرف بناءً على أي تعليمات هاتفية صادرة من العميل أو يزعم أنها صادرة من العميل دون الحصول على أي تأكيد كتابي أو آخر من العميل، حتى لو لم تكن التعليمات الهاتفية صادرة أو مصرح بها من العميل.

26-4 يوافق العميل على قيام البنك بتسجيل جميع مكالماته الهاتفية مع البنك. ويفهم العميل أن نطاق الخدمات المقدمة عبر الهاتف قد يتغير من وقت لآخر.

26-5 يقر العميل أيضاً بالمخاطر الكامنة في إرسال التعليمات عبر الهاتف ويوافق على عدم تحميل البنك المسؤولية عن أي أضرار قد يتعرض لها العميل نتيجة لهذه التعليمات.

27- تسهيلات السحب على المكشوف

27-1 سهم العميل أن البنك، بموافقة على فتح الحساب باسمه، لا يلتزم بأي حال من الأحوال بمنح تسهيلات ائتمانية مهما كانت طبيعتها للعميل، وأن أي تقدير للقيام بذلك يقع على عاتق البنك وحده.

27-2 يجوز للعميل الحصول على تسهيلات السحب على المكشوف إذا استوفى العميل متطلبات ائتمانية معينة ومتطلبات أخرى، وفقاً لتقدير البنك وحده. إذا حصل العميل على تسهيلات السحب على المكشوف، وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابياً، يتعين على العميل سداد أي مبلغ ستحق عليه عند الطلب مع فائدة بالمعدل الذي يحدده البنك. يتعين على العميل أيضاً دفع رسوم الخدمة السنوية لاستخدام السحب على المكشوف عند الاقتضاء.

27-3 في حال موافقة البنك على منح العميل تسهيلات السحب على المكشوف،

يونايتد ليمتد أو في حالة وصولها إلى أيدي طرف ثالث، أو في حالة الكشف عن رقم التعريف الشخصي أو إتاحتها لطرف ثالث عن غير قصد أو بطريقة أخرى. كما يوافق العميل على الالتزام بأي إجراءات أخرى ينص عليها البنك ويبلغ بها للإبلاغ عن فقدان أو سرقة بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييتد ليمتد وما إلى ذلك. ويكون العميل مسؤولاً عن جميع المعاملات التي تتم على البطاقة المفقودة أو الضائعة أو المسروقة باستثناء جميع المعاملات التي تتم بعد أن يؤكد البنك للعميل أنه تلقى إشعاراً بفقدان أو سرقة البطاقة أو الاستخدام غير المصرح به لرقم التعريف الشخصي.

25-13 سيتم فرض رسوم يحددها البنك (كما هو موضح في جدول الرسوم) على جميع عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي التي لا يديرها بنك يوناييتد المحدود، الإمارات العربية المتحدة.

25-14 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي عطل أو فشل في بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييتد ليمتد أو ماكينة الصراف الآلي أو عدم توفر الأموال مؤقتاً في ماكينة الصراف الآلي أو رفض البطاقة لأي سبب آخر. فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها باستخدام بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييتد ليمتد، لن يكون البنك مسؤولاً أو ملزماً بأي شكل من الأشكال تجاه العميل أو أي طرف ثالث (1) عن أي عيب أو نقص في هذه السلع أو الخدمات، (2) عن أي خرق أو عدم أداء من قبل طرف ثالث أو (3) عن أي خسارة أو إصابة بما في ذلك بسبب أي عطل ميكانيكي أو غيره من عطل أي من هذه السلع. علاوة على ذلك، لن يكون البنك مسؤولاً أمام العميل أو أي طرف ثالث إذا لم يتم قبول بطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييتد ليمتد أو عدم قبولها أو إذا تكبد العميل (أو أي طرف ثالث) أي -خسارة أو إصابة بما في ذلك بسبب أي عطل ميكانيكي أو غيره.

25-15 لا يجوز إيداع النقود والشيكات من خلال أجهزة الصراف الآلي إلا في أجهزة الصراف الآلي التي يديرها البنك. ويتم قبول إيداع 0 الشيكات من خلال هذه الأجهزة للتحويل، وسيتم إيداعها في الحساب عند تحصيلها.

25-16 يقر العميل ويؤكد بموجب هذا أن أرصدة الحساب المذكورة على شاشة ماكينة الصراف الآلي أو ورقة الاستعلام المطبوعة أو إشعار الإيصال لا يمكن اعتبارها لأي غرض من الأغراض دليلاً قاطعاً على الأموال الموجودة في الحساب.

25-17 في حالة فقدان العميل لبطاقة الخصم الخاصة ببنك يوناييتد ليمتد و/أو نسيانه لرقم التعريف الشخصي، فإن إصدار بطاقة بديلة سيكون خاضعاً لرسوم يتم إخطارها من قبل البنك من وقت لآخر.

25-18 لن يصدر البنك بطاقات إضافية إلا حاملي الحسابات المشتركة، وتخضع هذه البطاقات الإضافية للشروط المتعلقة ببطاقة الخصم من يوناييتد بنك ليمتد. تكون جميع المعاملات والالتزامات الناشئة عن استخدام بطاقة الخصم من يوناييتد بنك ليمتد فيما يتعلق بحساب مشترك ملزمة لجميع حاملي الحسابات المشتركة، وتكون التزامات مشتركة متضامنة. إذا طلب البنك ذلك، يجوز له حسب تقديره توفير أكثر من بطاقة -خصم واحدة من يوناييتد بنك ليمتد للعميل وفقاً للشروط والأحكام الإضافية التي قد يطلبها البنك. يجوز توفير بطاقات -خصم إضافية من يوناييتد بنك ليمتد لمستخدمين إضافيين مصرح لهم للحساب أو لحاملي بطاقات -فصم إضافية من يوناييتد بنك ليمتد (الذين، لأغراض بطاقة الخصم من يوناييتد بنك ليمتد، يعتبرون أيضاً مستخدمين مصرح لهم للحساب). لتجنب الشك، ستكون هذه الشروط والأحكام وجميع المعاملات بموجبها ملزمة لجميع حاملي الحسابات والمستخدمين المصرح لهم (بما في ذلك أي حاملي بطاقات خصم إضافية من يوناييتد بنك ليمتد). بالإضافة إلى ما سبق، وكتعهد منفصل، يكون أصحاب الحسابات مسؤولين بالكامل (بالتضامن والتكافل) أمام البنك عن جميع المعاملات والالتزامات الناشئة عن استخدام بطاقة الخصم البنك المتحد المحدود من قبل جميع المستخدمين المصرح لهم (بما في ذلك أي حاملي بطاقات

فسكون ذلك بالقدر وللمدة التي يقرها البنك حسب تقديره المنفرد، مع مراعاة أي شروط قد يضعها البنك.

27-4 يلتزم العميل بدفع الفائدة على هذا السحب على المكشوف، كعا هو موضع في البند 22 أ (ب) أعلاه.

28- خدمة التنبيه عبر الرسائل القصيرة

28-1 التعاريف

الكلمات والعبارات التالية لها المعاني الموضحة أدناه ما لم يشير السياق إلى خلاف ذلك:

"الحساب (الحسابات)" يسير إلى حساب العميل المصرفي و/أو بطاقة الخصم البنك المتحد المحدود و/أو حساب قرض المنزل و/أو حساب قرض السيارة و/أو حساب قرض المستهلك الدائم و/أو أي نوع آخر من الحسابات التي يحتفظ بها العميل لدى البنك والتي تكون مؤهلة لعمليات خدمة التنبيه عبر الرسائل القصيرة.

"معلومات الحساب" تعني المعلومات المتعلقة بالحساب (الحسابات) التي يحتفظ بها العميل لدى البنك. "مقدمو الخدمة" يعني شركاء البنك التجاريين والبائعين. "التنبيهات" تعني معلومات الحساب التي يقدمها البنك للعميل من خلال الهاتف المحمول الخاص بالعمل بناء على رسائل الرسائل القصيرة المرسلة إلى العميل والتي ينشئها البنك ويرسلها البنك إلى العميل بناء على طلب محدد من العميل عبر مقدمي الخدمة. "خدمة التنبيه عبر الرسائل القصيرة" تشير إلى خدمة التنبيه عبر الرسائل القصيرة التي يقدمها البنك للعملاء. "المعلومات الشخصية" تشير إلى المعلومات التي يقدمها العميل للبنك. "الرسائل القصيرة" تعني "خدمة الرسائل القصيرة" والتي تتضمن تخزين الرسائل الأبجدية الرقمية وتوجيهها وتعليمها عبر نظام الاتصالات جي إس إم عبر مقدمي الخدمة.

يجوز للبنك وفقا لتقديره الوحيد والحصري أن يقتصر هذا المرفق على بعض العملاء المسموح لهم فقط أو قد يمدده من وقت لآخر ليكون متاحا بشكل عام لجميع العملاء.

28-2 تطبيق الشروط والأحكام

إن تطبيق هذه الشروط والأحكام يشكل العقد المبرم بين العميل والبنك فيما يتعلق بخدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة والتي قد يقدمها البنك لعملائه كميزة خدمة بمقابل أو بدون مقابل، أو وفقا للمتطلبات التنظيمية المحلية. كما يمكن للعميل التقدم إلى البنك في نموذج فتح الحساب أو من خلال طلب مكتوب أو أي قناة أخرى معتمدة/مصرح بها كما يتم إبلاغ العميل بها من قبل البنك للاستفادة من خدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة. من خلال التقدم بطلب للحصول على خدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة، يقر العميل ويقبل هذه الشروط والأحكام.

28-3 دقة المعلومات

28-3-1 العميل مسؤول عن صحة المعلومات المقدمة للبنك لاستخدام خدمة التنبيه عبر الرسائل القصيرة. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي عواقب ناجمة عن معلومات خاطئة يقدمها العميل.

28-3-2 إذا لاحظ العميل خطأ في المعلومات المقدمة للبنك سواء في نموذج التسجيل أو أي اتصال آخر، يتعين على العميل إبلاغ البنك على الفور كتابيا للسماح للبنك بتصحيح الخطأ.

28-3-3 يتعين على العميل إخطار البنك فوراً بأي تغييرات في المعلومات المقدمة لغرض خدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة. ويجب الإبلاغ فوراً عن أي سرقة/فقدان للهاتف المحمول/بطاقة شريحة سيم إلى الفرع عن طريق الاتصال بالرقم ٦٠٠٥٣٣٣٣٥. ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو مطالبة بالرسائل المرسلة قبل الإبلاغ عن الخسارة/السرقه.

28-4 الحسابات المشتركة

28-4-1 في حالة الحسابات المشتركة، سيقوم البنك بإرسال تنبيهات عبر الرسائل

النصية القصيرة إلى مستخدم مسجل واحد فقط.

28-4-2 تكون جميع المعاملات الناشئة عن استخدام خدمة التنبيه عبر الرسائل القصيرة في الحساب المشترك ملزمة لجميع حاملي الحساب المشترك، بشكل مشترك ومتضامن.

28-5 عدم قابلية النقل

إن منح خدمات التنبيه عبر الرسائل النصية القصيرة للعميل هو أمر شخصي بحت وغير قابل للتحويل تحت أي ظرف من الظروف.

28-6 إنهاء خدمات التنبيه عبر الرسائل النصية القصيرة

يجوز للعميل طلب إنهاء خدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة في أي وقت عن طريق إرسال إشعار كتابي سبق إلى البنك قبل خمسة عشر (15) يوما. يجوز للبنك سحب أو إنهاء خدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة في أي وقت إما بالكامل أو فيما يتعلق بخدمة أو عميل محدد؛ أو في حالة مخالفة العميل لهذه الشروط والأحكام دون إشعار سبق؛ أو إذا علم بوفاة العميل أو إفلاسه أو افتقاره إلى الأهلية القانونية.

28-7 أحكام عامة

28-7-1 إن عناوين البنود الواردة هنا هي لأغراض الراحة فقط ولا تؤثر على معنى البند ذي الحلة. يجوز للبنك التعاقد من الباطن وتوظيف وكلاء أو مقدمي خدمات للقيام بأي من التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام. يتحمل العميل جميع التكاليف التي يتكبدها بها في ذلك تكاليف الاتصالات لخدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة.

28-7-2 سيحدد البنك حسب تقديره الخاص نطاق وميزات خدمات التنبيه عبر الرسائل النصية القصيرة، ويحق له تعديلها وتغييرها.

28-7-3 يجوز للبنك تعليق أو إنهاء خدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة دون إخطار العميل مسبقاً لأي سبب من الأسباب. ولن يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي تعليق أو تأخير أو إنهاء.

28-7-4 يوافق العميل على أن أي معلومات يتم تلقيها بموجب خدمة التنبيه عبر الرسائل القصيرة هي للإعلام فقط ولا تشكل دليلاً قاطعاً على المسألة التي تتعلق بها.

28-7-5 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي معلومات يتم إرسالها عبر الرسائل النصية القصيرة إلى أشخاص غير مصرح لهم بسبب أي أسباب فنية.

28-7-6 يكون العميل مسؤولاً عن الأضرار التي قد يتكبدها البنك نتيجة لأي سوء استخدام أو استخدام احتيالي أو غير لائق للرسائل النصية القصيرة المقدمة من قبل البنك.

28-7-7 يلتزم العميل بإخطار البنك فوراً في حالة حدوث أي تغيير في أي من المعلومات التي يقدمها إلى البنك فيما يتعلق بخدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة، أي رقم الهاتف المحمول الخاص بالعمل، أو حساب البريد الإلكتروني، أو رقم الفاكس.

ولن يكون البنك مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن عدم استلام العميل لرسالة التنبيه في حالة فشل العميل في تقديم معلومات محدثة إلى البنك. ويوافق العميل على تقديم أي معلومات إضافية يطلبها البنك، من وقت لآخر، لفرض توفير هذه الخدمة للعميل.

ويقر العميل بأن التفاصيل الواردة في سجل علاقة العميل بالبنك صحيحة. ويلتزم العميل بإخطار البنك فوراً في حالة حدوث أي تغييرات في تفاصيل سجل علاقة العميل.

28-7-8 حقوق الملكية:

يقر العميل بأن البرنامج الذي يدعم خدمة التنبيه عبر الرسائل القصيرة، والذي يلزم لمعالجة هذه الخدمة، هو ملكية قانونية للبنك. ولا ينقل تقديم خدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة أي حقوق ملكية أو ملكية لمثل هذا البرنامج للعملاء. ولا يجوز للعميل محاولة تعديل أو ترجمة أو تفكيك أو فك تجميع أو عكس هندسة البرنامج المستخدم لخدمات التنبيه عبر الرسائل القصيرة أو إنشاء أي منتج مشتق بناء على البرنامج.

29- العقوبات

يتعين على البنك الالتزام بقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وجميع اللوائح والسياسات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والهيئات التنظيمية الأخرى ذات الاختصاص بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك المتعلقة بالعقوبات ("القانون المعمول به"). وعليه، فإن أحد شروط المنتجات والخدمات المقدمة بموجب هذه الشروط والأحكام هو أن البنك لن يقبل أي تعليمات أو يعالج أي معاملة إذا كانت تتعارض مع القانون المعمول به أو كانت غير قانونية بأي شكل آخر. ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي عواقب أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة يتكبدها أو يعاني منها أي طرف نتيجة لما سبق.

30- التكليف

تكون هذه الشروط والأحكام ملزمة وتضمن ملحة خلفاء الملكية و/أو الوكلاء المسموح لهم من العمل والبنك. لا يجوز للعمل التنازل عن أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام لأي شخص. يجوز للبنك التنازل عن كل أو جزء من حقوقه و/أو التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام دون موافقة العميل.

31- التعويضات

31-1 يتعهد العميل ويوافق على تعويض البنك وحمايته من أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أو تكاليف ونفقات، سواء كانت قانونية أو غير ذلك، والتي قد يتكبدها البنك بسبب منتج أو خدمة يستفيد منها العميل من البنك أو بخلاف ذلك بموجب هذه الشروط والأحكام بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

31-1-1 أي خرق لها من قبل العميل،

31-1-2 معالجة البنك للتعليمات الدائمة من العميل،

31-1-3 تصرف البنك بناء على أي تعليمات يقدمها العميل، أو أي شخص زعم أنه مخول لإعطاء التعليمات نيابة عن العميل، بما في ذلك التعليمات الواردة عبر الهاتف أو نظام الرد الصوتي التفاعلي (كما هو موضح فيما يلي) أو وسائل مماثلة، 31-1-4 أي عيب أو عطل ميكانيكي في الهاتف ذي الصلة أو نظام الرد الصوتي التفاعلي أو الأنظمة المماثلة،

31-1-5 استخدام العميل لبطاقة الخصم البنك المتحد المحدود أو

31-1-6 استخدام العميل لخدمة التنبيه عبر الرسائل القصيرة، أو

31-1-7 إنفاذ حقوق البنك كما هو منصوص عليه هنا. يجوز خصم جميع التكاليف والنفقات، بما في ذلك أتعاب المحاماة التي يتحملها البنك في تنفيذ هذه الشروط والأحكام أو السعي إلى تنفيذها أو غير ذلك، من الحساب أو أي حسابات أخرى للعميل لدى البنك، ويجب على العميل سداده. ولتجنب الشك، فإن التزامات التعويض المترتبة على العميل بموجب هذه الاتفاقية تظل سارية بعد إنهاء جميع أو أي من المنتجات أو الخدمات التي يستفيد منها العميل من البنك.

31-2 لا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر قد يحدث نتيجة تصرفه وفقاً للقانون المعمول به أو وفقاً لشروط اتفاقيات البنك مع البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى فيما يتعلق بإجراء المعاملات مع تلك البنوك أو المؤسسات على الرغم من تعليمات العميل بخلاف ذلك.

31-3 لا يكون البنك مسؤولاً أمام العميل عن أي خسائر ناجمة عن أي فعل أو امتناع من جانب البنك أو موظفيه أو وكلائه ما لم تنشأ الخسارة بشكل مباشر عن الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد من جانب البنك.

31-4 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو أضرار غير مباشرة أو عرضية أو لاحقة (بما في ذلك خسارة الفائدة)، حتى لو تم إخطاره بإمكانية حدوث مثل هذه الخسارة أو الأضرار.

32- العنوان/ تفاصيل أخرى

يكون العنوان/ التفاصيل الأخرى العشار إليها في نموذج فتح الحساب هو العنوان/

التفاصيل الأخرى لإرسال أي إشعار أو بيان أو استدعاء إلى العميل ما لم يخطر العميل البنك بتغيير العنوان/ التفاصيل الأخرى.

33- جمع المعلومات والإفصاح عنها

33-1 يخول العميل بموجب هذا البنك إجراء استفسارات، دون الرجوع إلى العميل أو إخطاره مسبقاً، مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وصاحب عمل العميل (إن وجد)، و/أو أي كيان آخر يراه البنك مناسباً في أي وقت وفقاً لتقديره الخاص. وقد تتعلق مثل هذه الاستفسارات بمعلومات مالية و/أو غير مالية تتعلق بالعمل و/أو هويته، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تفاصيل التسهيلات المصرفية، والدخل، والوضع المالي العام للعميل و/أو أي معلومات أخرى تتعلق بالعمل.

33-2 يأذن العميل بالكشف عن أي معلومات تتعلق به و/أو حساباته إلى وكالات ائتمان أخرى، أو مؤسسات مصرفية، أو مقدمي خدمات، أو المحولين المحتملين لكل أو جزء من أعمال البنك، أو أي شخص آخر يراه البنك مناسباً.

33-3 يفوض العميل البنك أيضاً بإجراء الاستفسارات المتعلقة بعنوان إقامته داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ويحق للبنك بموجب هذا إجراء مثل هذه الاستفسارات إما بشكل مباشر أو من خلال وكلائه أو مسؤوليه أو موظفيه.

33-4 أنا/نحن الموقعون أدناه نتنازل صراحة عن أي -حقوق قد تكون لي/لنا فيما يتعلق بحماية تفاصيل حسابي/حسابنا، بموجب القوانين المحلية/الفيدرالية، ونسمح صراحة ودون قيد أو شرط لشركة يوناييتد بنك المحدودة بتقديم المعلومات الضرورية كما تراه مناسباً لأي سلطة تنظيمية و/أو السماح بالوصول إلى هذه المعلومات بموجب قوانين أو قواعد أو لوائح دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي قانون آخر ساري أو إلى دائرة الإيرادات الداخلية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية أو ممثليها أو وكلائها، وبموجب هذا نوافق ونؤكد أن لشركة يوناييتد بنك المحدودة الحق الحصري في الكشف عن معلوماتي/معلوماتنا الشخصية فيما يتعلق بأي من حساباتي/حساباتنا لدى البنك بشكل مباشر أو غير مباشر إلى دائرة الإيرادات الداخلية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية أو ممثليها أو وكلائها عند الطلب وكما يراه البنك ضرورياً، مهما كانت طبيعتها.

34- مراجعة الشروط العامة

34-1 يجوز للبنك في أي وقت مراجعة أو تعديل أو استكمال هذه الشروط والأحكام، ويدخل هذا التعديل أو التكملة حيز التنفيذ بعد ستين (60) يوماً ("فترة الإشعار") من تاريخ إصدار البنك للإشعار ("إشعار البنك") إلى (أ) عنوان البريد الإلكتروني وعنوان الإقامة و/أو رقم الرسائل القصيرة للعميل، كما هو محدد في نموذج فتح الحساب، (ب) عنوان البريد الإلكتروني الذي أخطر به العميل البنك كتابياً، (ج) من خلال أي وسيلة اتصال رسمية أخرى أو (د) عن طريق وضع إشعار مناسب في مكان بارز في أي من مكاتب أو فروع البنك.

34-2 يجب أن يؤكد إشعار البنك أن الشروط والأحكام قد تم راجعتها أو تعديلها أو استكمالها وأن الشروط والأحكام المحدثة تم نشرها على موقع البنك الإلكتروني.

34-3 يوافق العميل على أنه إذا استخدم أدا من حسابات البنك/خدماته المصرفية بعد نهاية فترة الإشعار، فإن الاستمرار في استخدام حسابات البنك/خدماته المصرفية شكل موافقة العميل وموافقة على الشروط والأحكام المعدلة، كما هو موضح في إشعار البنك.

34-4 إذا لم يوافق العميل على الشروط والأحكام المنقحة أو المعدلة أو المكمل، فيجب عليه إخطار البنك كتابياً خلال فترة الإشعار. ويوافق العميل على أن عدم إخطار البنك يمثل هذه الخلافات خلال فترة الإشعار يشكل موافقة على الشروط والأحكام المنقحة أو المعدلة أو المكمل.

35- تضارب الشروط

في حالة وجود أي تعارض أو تناقض بين هذه الشروط والأحكام وأي حكم آخر من

أي اتفاق بين العميل والبنك، فإن هذه الشروط والأحكام تسود.

36- القانون والاختصاص القضائي

36-1 تخضع هذه الشروط والأحكام لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

36-2 يخضع أي نزاع أو خلاف بين الطرفين ينشأ عن هذه الشروط والأحكام أو يتعلق بها للاختصاص القضائي غير الحصري لمحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك دون المساس بأي اختصاص تنظيمي أو رقابي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أو أي سلطة مختصة أخرى.

37- الإشعارات

37-1 يعتبر أي إشعار أو اتفاق أو طلب أو أي اتصال آخر، بما في ذلك كشف الحسابات، من قبل البنك أو منه، قد تم تسليمه بشكل صحيح عند إرساله إلى عنوان العميل أو رقم التلكس أو الفاكس أو عنوان البريد الإلكتروني المذكور في نموذج فتح الحساب أو كما يخطر به العميل من وقت لآخر كتابياً إلى البنك. يتم إثبات إرسال المراسلات إلى العميل من خلال سجلات البنك الخاصة بهذا الإرسال بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الفاكس أو التلكس أو البريد العادي أو البريد السريع أو البريد الإلكتروني.

37-2 يجب أن يتم إصدار أي إشعار أو تعليمات أو أي اتصال آخر من العميل إلى البنك كتابياً (إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني أو فعلياً) ويعتبر صادراً أو مقمداً بشكل صحيح عند استلامه من قبل الموظف المختص في البنك.

38- المقاصة

38-1 يجوز للبنك في أي وقت (بما في ذلك قبل تاريخ استحقاق أي وديعة لأجل)، ودون إشعار مسبق للعميل، أن يطبق أي رصيد دائن يحق للعميل الحصول عليه، على أي حساب باسم العميل أو باسم مشترك مع أي من فروع البنك لسداد أي مبلغ مستحق على العميل ولم يتم سداؤه. ولهذا الغرض، يجوز للبنك شراء عملات أخرى، بالأموال المودعة في حساب، حسبما قد يكون ضرورياً لإتمام الطلب. هذا التفويض غير قابل للإلغاء ولا يمكن للعميل إلغاؤه دون الحصول أولاً على موافقة كتابية من البنك.

38-2 لفرض تمكين البنك من الحفاظ على مسؤولية أي طرف، بما في ذلك العميل، بمجرد إصدار أمر أو استدعاء لإثبات إفلاس أو إعسار العميل أو لأي سبب آخر يراه البنك مناسباً، يجوز للبنك في أي وقت إيداع والاحتفاظ لأية فترة يراها البنك مناسبة بأي أموال مستلمة أو مستردة أو محققة بموجب هذه الوثيقة أو بموجب أي ضمان أو كفالة لصالح العميل، كما يراه البنك مناسباً، دون أي التزام من جانب البنك بتطبيق فغن الشيء أو أي جزء منه في أو تجاه المبالغ المستحقة والواجبة.

38-3 يجوز للبنك أن يخصم من أي حساب للعميل أياً كان نوعه وأينما كان موقعه أية رسوم أو أتعاب أو نفقات مستحقة مقابل الخدمات التي يقدمها البنك، ويجوز له تحويل المبالغ في أي من هذه الحسابات وفقاً لأسعار الصرف السائدة في البنك والتي يحددها البنك وفقاً لتقديره وحده. (د) يجب الاحتفاظ بجميع الأوراق المالية أو الفواتير أو الأرصدة الدائنة أو الودائع أو الأوراق النقدية أو الذهب أو أي ممتلكات أخرى من هذا القبيل، والتي يحتفظ بها البنك باسم العميل في أي من فروع، أو التي قد تصبح في حيازة أو سيطرة البنك، كضمان لسداد أي مبلغ مستحق للبنك مع جميع الفوائد والرسوم الأخرى الناشئة عن الحساب أو غرر ذلك. ويكون للبنك الحق الأول في خصم/حجب مثل هذا الضمان مقابل مديونية العميل.

39- التعافي

يقرر العميل ويوافق بموجب هذا على أن البنك له الحق في تفويض أي مقدمي خدمات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المحامون و/أو وكالات التحصيل ("المهنيون")، سواء داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، لتحصيل أي مبالغ مستحقة من العميل. بموجب هذا، تفوض العميل البنك بتزويد هؤلاء المهنيين بأي

معلومات و/أو مستندات تتعلق بالحساب أو العميل. كما يقرر العميل ويوافق على أن البنك قد ففوض هؤلاء المهنيين لاتخاذ أي وجميع التدابير اللازمة والمناسبة لتحصيل المبالغ المستحقة من العميل.

40- ضريبة القيمة المضافة والضرائب/ الرسوم الأخرى

تحتفظ البنك المتحد المحدود بالحق في تحصيل و/أو خصم مبلغ يعادل ضريبة القيمة المضافة المعمول بها، أو الضرائب والرسوم الأخرى المعمول بها من العميل و/أو حساب (حسابات) العميل في أي وقت يمتد بوقت يتعلق بأي رسوم أو عمولات أو رسوم. يوافق العميل بموجب هذا على دفع مبلغ ضريبة القيمة المضافة المعمول بها والضرائب/الرسوم المماثلة بالإضافة إلى أي رسوم وعمولات ورسوم سارية.

41- القنوات/التطبيقات الرقمية

41-1 يلتزم العميل بشكل لا رجعة فيه وغير مشروط بضمان الحفاظ على سرية كلمة المرور؛ وعدم السماح لأي شخص غير مصرح له بالوصول إلى الإنترنت أثناء وصول العميل إلى القنوات الرقمية/التطبيق.

41-2 لا يجوز للعميل الإفصاح عن قنواته الرقمية/تطبيقه أو أي كلمة مرور/مفتاح مرور/رقم تعريف شخصي آخر لأي شخص سواء عن غير قصد أو طواعية أو عن طريق الخطأ أو عن طريق الخطأ. إذا نسي العميل كلمة مرور القنوات الرقمية/التطبيق، فيجوز له طلب إصدار كلمة مرور جديدة من خلال موقع البنك المتحد المحدود الإمارات العربية المتحدة الإلكتروني/التطبيق المحمول.

41-3 يوافق العميل ويقر بأن بنك يوناتيد المحدود الإمارات العربية المتحدة لن يكون مسؤولاً بأي حال من الأحوال إذا تكبد العميل أي خسارة و/أو أضرار نتيجة للمعلومات التي كشف عنها العميل فيما يتعلق بحسابه (حساباته) أو في تنفيذ تعليمات العميل بموجب الوصول إلى القنوات الرقمية/التطبيق، ويجب على العميل تعويض بنك يوناتيد المحدود الإمارات العربية المتحدة بشكل كامل وإبراء ذمته فيما يتعلق بذلك.

41-4 يتعين على العميل اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع الاستخدام غير المصرح به وغير القانوني للقنوات الرقمية/التطبيق والوصول غير المصرح به إلى الحسابات التي توفرها القنوات الرقمية/التطبيق.

42- الإخطار بالتغييرات في ملكية المستفيد الحقيقي أو الأنشطة التجارية

يلتزم العميل بإبلاغ البنك بأي تغييرات تطرأ على ملكية المستفيد الحقيقي لديه أو أنشطته التجارية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات التي تطرأ على هيكل الملكية، والسيطرة، والإدارة العليا، وكذا التعديلات الجوهرية التي تطرأ على نطاق أو طبيعة العمليات التجارية. يجب إرسال الإخطار خطياً خلال 30 يوماً من تاريخ نفاذ التغيير.

إن الإخفاق في تزويد البنك بتحديثات بشأن هذه التغييرات قد يؤدي إلى تعليق الخدمات أو إنهائها، وذلك وفقاً لسياسات البنك.

43- قبول الشروط والأحكام

لقد وقع العميل على نموذج فتح الحساب لتأكيد قبوله للشروط والأحكام المذكورة أعلاه. من خلال التوقيع على نموذج فتح الحساب على الجهاز اللوحي باستخدام التوقيع الإلكتروني، فإنك توافق ضمناً على:

43-1 استخدام وثيقة إلكترونية وتوقيع إلكتروني.

43-2 فهم أن التوقيعات الإلكترونية ملزمة قانوناً.

43-3 تأكد من أنك قرأت الوثيقة التي تم تعينها من قبل ممثل البنك أمامك، وأن التفاصيل دقيقة وكاملة.

43-4 تقر بأنك لن تعترض على المستندات الموقعة إلكترونياً وأنت ستلتزم دائماً بالشروط والأحكام، كما يتم تحديثها من وقت لآخر، والتي ستكون متاحة على موقع البنك الإلكتروني.

الإمارات العربية المتحدة - الشروط والأحكام

إشعار خصوصية البيانات

تاريخ السريان: سبتمبر 2026

3-1 بيانات الهوية والاتصال: الاسم القانوني الكامل؛ وتاريخ الميلاد؛ والجنسية؛ وجواز السفر أو بطاقة الهوية الإماراتية أو رقم الهوية الوطنية؛ وعنوان السكن؛ ورقم الهاتف؛ وعنوان البريد الإلكتروني؛ ونموذج التوقيع.

3-2 البيانات المالية وبيانات المعاملات: تفاصيل الحساب المصرفي؛ ومعلومات بطاقات الائتمان والخصم؛ وأرصدة الحسابات؛ وسجل المعاملات؛ وتفاصيل الدخل؛ وإقرارات مصدر الأموال ومصدر الثروة؛ والتاريخ الائتماني؛ والملف الائتماني.

3-3 بيانات اعراف عميلك والعناية الواجبة: نسخ من وثائق إثبات الهوية؛ وإثبات العنوان؛ وأرقام التعريف الضريبي؛ وحالة الشخص المعرض سياسياً؛ ونتائج فحص قوائم العقوبات؛ وتصنيف مخاطر العميل.

3-4 بيانات التوظيف والأعمال: اسم وعنوان جهة العمل؛ والمهنة؛ وتفاصيل تسجيل المنشأة التجارية؛ ومعلومات المستفيد الحقيقي؛ وأرقام التراخيص المهنية (حيثما ينطبق ذلك).

3-5 بيانات الجهاز والبيانات الرقمية: عنوان بروتوكول الإنترنت؛ ومعرفات الجهاز؛ ونوع المتصفح؛ ونظام التشغيل؛ وسجلات الدخول؛ وملفات تعريف الارتباط (الكوكيز) وتقنيات التتبع المماثلة؛ وبيانات الموقع الجغرافي (عند تفعيلها)؛ وبيانات الاستخدام الخاصة بقنواتنا الرقمية وتطبيق الهاتف المحمول.

3-6 البيانات البيومترية: بيانات بصمات الأصابع أو غيرها من المعرفات البيومترية التي يتم جمعها وفقاً لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة لأغراض التحقق من الهوية في فروعنا أو من خلال خدمات التحقق التابعة لأطراف ثالثة معتمدة.

3-7 بيانات الاتصالات: سجلات المكالمات الهاتفية (التي قد تخضع للتسجيل)، والمراسلات، والشكاوى، والاستفسارات التي تتم معك أو من قبلك فيما يتعلق بخدماتنا.

3-8 البيانات الشخصية الحساسة: نقوم بمعالجة البيانات الشخصية الحساسة فقط عند الضرورة القصوى، على سبيل المثال المعلومات الصحية المتعلقة بالتأمين أو متطلبات سهولة الوصول، أو بيانات السجل الجنائي وفقاً لالتزاماتنا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسنطلب موافقتك الصريحة في الحالات التي يقتضي فيها القانون ذلك.

4- كيفية جمعنا للبيانات الشخصية

نقوم بجمع البيانات الشخصية من المصادر التالية:

4-1 مباشرة منك: عند تعبئة نموذج فتح الحساب أو نموذج الطلب أو غيرها من وثائق البنك؛ وعند استخدام فروعنا أو أجهزة الصراف الآلي أو القنوات الرقمية أو تطبيق الهاتف المحمول أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف؛ وعند مراسلتنا بأي وسيلة؛ وعند الرد على الاستبيانات أو العروض الترويجية.

4-2 تلقائياً: من خلال قنواتنا الرقمية وموقعنا الإلكتروني وتطبيق الهاتف المحمول وأجهزة الصراف الآلي باستخدام ملفات تعريف الارتباط، وإشارات الويب، وسجلات البيانات، والتقنيات المماثلة، كما هو موضح بالتفصيل في القسم 13 من هذا الإشعار.

4-3 أطراف ثالثة ومصادر عامة: وكالات الاستعلام الائتماني؛ وقواعد بيانات الهوية الحكومية؛ ومقدمو خدمات فحص قوائم العقوبات والأشخاص المعرضين سياسياً؛ ووكالات منع الاحتيال؛ وأصحاب العمل؛ والأطراف التي تقوم بالإحالة؛ والبنوك المراسلة؛ والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك في الحالات التي يسمح فيها القانون بذلك.

4-4 الهيئات التنظيمية وجهات إنفاذ القانون: في الحالات التي نكون فيها ملزمين

بيلتزم يوناييت بنك ليمتد، الإمارات العربية المتحدة ("البنك" أو "نحن" أو "خاصتنا") بحماية خصوصية وبيانات العملاء، والعملاء المحتملين، والممثلين المعتمدين، وغيرهم من الأفراد ("العميل" أو "أنت")، وذلك وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية (قانون حماية البيانات الشخصية) ولائحته التنفيذية، ومعايير حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("المصرف") بموجب لائحة حماية المستهلك (2020) والتعاميم السارية.

يوضح إشعار الخصوصية هذا ماهية البيانات الشخصية التي نجمها، وكيفية استخدامها لها، والجهات التي نشاركها معها، والحقوق المتاحة لك. ومن خلال فتح حساب لدينا أو الاحتفاظ به، أو استخدام أي من منتجاتنا أو خدماتنا أو منصاتنا أو قنواتنا الرقمية، فإنك تقر بأنك قد قرأت وفهمت إشعار الخصوصية هذا.

1- مراقب البيانات

إن مراقب البيانات المسؤول عن بياناتك الشخصية هو يوناييت بنك ليمتد - الإمارات العربية المتحدة، وهو فرع لبنك أجنبي مرخص وخاضع لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وترد تفاصيل الاتصال المسجلة لدينا والخاصة بمسائل خصوصية البيانات في القسم 17 من هذا الإشعار.

2- التعريفات

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة أدناه، وذلك وفقاً للتعريفات الواردة في قانون حماية البيانات الشخصية عند استخدامها في إشعار الخصوصية هذا:

"البيانات الشخصية" - تعني أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديد هويته، بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- الاسم، أو رقم التعريف، أو بيانات الموقع الجغرافي، أو المعرفات عبر الإنترنت، أو البيانات المالية، أو العوامل الخاصة بالهوية الجسدية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لذلك الشخص، وذلك وفقاً للتعريف الوارد في قانون حماية البيانات الشخصية.

"المعالجة" - تعني أي عملية أو مجموعة عمليات تُجرى على البيانات الشخصية، بما في ذلك الجمع، أو التسجيل، أو التنظيم، أو الهيكلة، أو التخزين، أو التكييف، أو الاسترجاع، أو الاستخدام، أو الإفصاح، أو التقييد، أو المحو، أو الإتلاف.

"البيانات الشخصية الحساسة" - تعني البيانات الشخصية التي تكشف عن الأصل العرقي أو الإثني، أو الآراء السياسية، أو المعتقدات الدينية أو الفلسفية، أو البيانات الصحية، أو البيانات البيومترية، أو البيانات الجينية، أو البيانات المتعلقة بالحياة الجنسية للشخص أو ميوله الجنسية، أو بيانات السجل الجنائي، وذلك وفقاً للتعريف الوارد في قانون حماية البيانات الشخصية.

"المصرف" - يعني مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

"قانون حماية البيانات الشخصية" - تعني المرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية في دولة الإمارات العربية المتحدة ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما من وقت لآخر.

"الخدمات" - تعني كافة المنتجات المصرفية، والخدمات، والقنوات الرقمية، والمنصات، والتطبيقات، والتسهيلات التي يقدمها يوناييت بنك ليمتد في دولة الإمارات العربية المتحدة للعملاء من وقت لآخر.

3- البيانات الشخصية التي نجمها

نقوم بجمع ومعالجة فئات البيانات الشخصية التالية، وذلك وفقاً للمتطلبات القانونية السارية:

الإيرادات الداخلية الأمريكية)، والمعيار المشترك للإبلاغ، والتشريعات الإماراتية ذات الصلة؛ والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والامتثال للمتطلبات الرقابية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

5-6 **منع الاحتيال والأمن:** للكشف عن المعاملات الاحتيالية والجرائم المالية والوصول غير المصرح به والأنشطة غير القانونية الأخرى والتحقق فيها ومنعها؛ وإدارة وتشغيل الأنظمة الأمنية، بما في ذلك الأمن المادي والرقمي؛ وحماية مصالح البنك وعملائه.

6-6 **التواصل مع العملاء:** للتواصل معك بخصوص حسابك، والمعاملات، وتحديثات الخدمات، والإفصاحات التنظيمية، والرد على استفساراتك وشكوكك.

6-7 **التسويق وتطوير المنتجات:** في الحالات التي قدمت فيها موافقتك أو عندما تكون لدينا مصلحة مشروعة، لإطلاعك على المنتجات والخدمات والعروض الترويجية التي يقدمها يوناييت بنك ليمتد في الإمارات أو الشركات التابعة لمجموعته والتي قد تهتمك؛ وإجراء أبحاث السوق واستطلاعات رضا العملاء.

6-8 **التحليلات وتحسين الخدمات:** لتحليل أنماط استخدام قنواتنا الرقمية؛ وتحسين منتجاتنا وخدماتنا وتجربة العملاء؛ وإجراء التقارير الداخلية وتخطيط الأعمال.

6-9 **الإجراءات القانونية وتسوية المنازعات:** إقامة المطالبات القانونية أو ممارستها أو الدفاع عنها؛ والاستجابة للتحقيقات التنظيمية؛ والامتثال لأوامر المحكمة أو القرارات الملزمة الصادرة عن الهيئات التنظيمية.

7- مشاركة بياناتك الشخصية

قد نشارك بياناتك الشخصية مع فئات المتلقين التالية، وذلك حصراً على أساس "الحاجة إلى المعرفة" (أي في حدود ما تقتضيه الضرورة) ومع مراعاة الضمانات المناسبة:

7-1 شركات مجموعة يوناييت بنك ليمتد: قد نشارك البيانات مع كيانات أخرى ضمن مجموعة شركات يوناييت بنك ليمتد لأغراض تقديم خدمات مصرفية متكاملة، وإدارة المخاطر، والامتثال، وإعداد التقارير الداخلية.

7-2 السلطات التنظيمية والحكومية: نحن ملزمون قانوناً بمشاركة المعلومات مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ووحدة الاستخبارات المالية في دولة الإمارات، واللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، والسلطات الضريبية (بما في ذلك لأغراض قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعيار الإبلاغ المشترك)، والمحاكم، ووكالات إنفاذ القانون.

7-3 مقدمو الخدمات من أطراف خارجية: نستعين بمقدمي خدمات موثوقين من أطراف خارجية للمساعدة في تقديم خدماتنا، بما في ذلك معالجو المدفوعات، ومشغلو أنظمة البطاقات (مثل فيزا)، ومقدمو خدمات التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات، ومقدمو الخدمات السحابية، ومقدمو خدمات التحقق من الهوية ومعرفة العميل، ووكالات الاستعلام الائتماني، وخدمات منع الاحتيال، وشركات التدقيق والاستشارات، والمستشارون القانونيون. وتلتزم هذه الأطراف تعاقدياً بمعالجة بياناتك فقط للأغراض المحددة ووفقاً للقوانين السارية.

7-4 البنوك المراسلة والشريكة: في الحالات التي تتطلب فيها المعاملات علاقات مصرفية مراسلة، ستم مشاركة بيانات المعاملة ذات الصلة مع البنوك المراسلة بالقدر اللازم لإتمام المعاملة.

7-5 مقدمو خدمات التأمين: فيما يتعلق بأي منتج تأميني مرتبط بحسابك، قد نشارك البيانات ذات الصلة مع مقدم خدمة التأمين المعين، وذلك وفقاً لشروط إشعار تأمين العملاء.

7-6 وكالات الاستعلام الائتماني: قد نشارك المعلومات مع وكالات الاستعلام

أو مسموحاً لنا بموجب القانون الساري بالحصول على معلومات من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أو وحدة الاستخبارات المالية في دولة الإمارات، أو غيرها من السلطات الحكومية أو التنظيمية.

5- الأساس القانوني للمعالجة

نقوم بمعالجة بياناتك الشخصية استناداً إلى الأسس القانونية التالية بموجب قانون حماية البيانات الشخصية والقانون الساري:

5-1 **الضرورة التعاقدية:** تكون المعالجة ضرورية لتنفيذ عقد أنت طرف فيه، أو لاتخاذ إجراءات بناءً على طلبك قبل إبرام عقد معنا. ويشمل ذلك فتح حسابك وتشغيله، ومعالجة المعاملات، وإصدار البطاقات، وتقديم جميع الخدمات المصرفية المتفق عليها.

5-2 **الالتزام القانوني:** تكون المعالجة ضرورية للامتثال للالتزام قانوني نخضع له، بما في ذلك الالتزامات بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 20 لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ولوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتزامات الإبلاغ الضريبي (بما في ذلك قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية والمعيار المشترك للإبلاغ)، وأوامر المحكمة.

5-3 **المصالح المشروعة:** تكون المعالجة ضرورية لأغراض مصالحنا المشروعة أو مصالح طرف ثالث، شريطة ألا تطغى مصالحك أو حقوقك الأساسية على تلك المصالح. ويشمل ذلك كشف الاحتيال ومنعه، والمراقبة الأمنية، وأمن الشبكات والمعلومات، وإدارة مخاطر الائتمان، وتحسين خدماتنا وقنواتنا الرقمية.

5-4 **الموافقة:** في الحالات التي نعتد فيها على موافقتك كأساس قانوني، سنطلب موافقتك الصريحة والمستترة قبل إجراء المعالجة. يمكنك سحب موافقتك في أي وقت دون التأثير على قانونية المعالجة التي تمت قبل السحب. قد يؤثر سحب الموافقة على قدرتك على الوصول إلى خدمات اختيارية معينة.

5-5 **المصالح الحيوية:** في ظروف استثنائية، قد نقوم بمعالجة البيانات الشخصية عند الضرورة لحماية مصالحك الحيوية أو المصالح الحيوية لشخص آخر.

5-6 **المصلحة العامة:** قد تكون المعالجة ضرورية لأداء مهمة تقع في إطار المصلحة العامة أو في سياق ممارسة السلطة الرسمية، بما في ذلك تقديم التقارير التنظيمية وأنشطة الرقابة والإشراف.

6- كيفية استخدامنا لبياناتك الشخصية

نستخدم بياناتك الشخصية للأغراض التالية:

6-1 **إدارة الحسابات والخدمات:** لفتح حسابك (حساباتك) وتشغيلها وصيانتها وإغلاقها؛ ومعالجة المعاملات والمدفوعات والتحويلات؛ وإصدار البطاقات وإدارتها؛ وتوفير خدمات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول والهاتف؛ وإدارة جميع المنتجات والخدمات التي تحتفظ بها لدينا.

6-2 **التحقق من الهوية والامتثال لإجراءات اعرف عميلك:** للتحقق من هويتك وفقاً لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ولوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسياسات البنك الداخلية؛ وإجراء العناية الواجبة المستمرة؛ ولتحقق من الأسماء ومطابقتها مع قوائم العقوبات المعمول بها وقواعد بيانات الأشخاص المعرضين سياسياً.

6-3 **تقييم الائتمان وإدارة المخاطر:** لتقييم الجدارة الائتمانية؛ وإدارة مخاطر الائتمان؛ وإجراء فحوصات مرجعية ائتمانية؛ واتخاذ قرارات بشأن تقديم القروض أو التسهيلات الائتمانية الأخرى.

6-4 **الامتثال التنظيمي وإعداد التقارير:** للوفاء بالتزاماتنا بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة والمعايير الدولية المعمول بها، بما في ذلك إعداد التقارير الضريبية بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (المقدمة إلى مصلحة

الشخصية، تتمتع بالحقوق التالية فيما يتعلق ببياناتك الشخصية:

10-1 حق الوصول: يحق لك طلب تأكيد ما إذا كنا نعالج بياناتك الشخصية، وفي حال كان الأمر كذلك، الحصول على نسخة من تلك البيانات ومعلومات حول كيفية معالجتها.

10-2 حق التصحيح: يحق لك طلب تصحيح أو استكمال البيانات الشخصية غير الدقيقة أو غير المكتملة التي نحتفظ بها دون تأخير غير مبرر.

10-3 حق المحو: يحق لك طلب حذف أو إتلاف بياناتك الشخصية في ظروف معينة، على سبيل المثال عندما لا تعود البيانات ضرورية للغرض الذي جُمعت من أجله، أو عند سحب موافقتك وعدم وجود أساس قانوني آخر للمعالجة. يخضع هذا الحق لالتزاماتنا القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاحتفاظ بالبيانات.

10-4 حق تقييد المعالجة: يحق لك طلب تقييد معالجة بياناتك الشخصية في ظروف معينة، على سبيل المثال عند الاعتراض على دقة البيانات أو عندما تكون المعالجة غير مشروعة ولكنك لا ترغب في حذف البيانات.

10-5 حق نقل البيانات: يحق لك الحصول على بياناتك الشخصية بتنسيق منظم وشائع الاستخدام ومقروء آلياً، ونقل تلك البيانات إلى جهة تحكم أخرى، وذلك عندما تستند المعالجة إلى الموافقة أو العقد وتتم بوسائل آلية.

10-6 حق الاعتراض: يحق لك الاعتراض على معالجة بياناتك الشخصية عندما تستند المعالجة إلى المصالح المشروعة، أو الاعتراض على المعالجة لأغراض التسويق المباشر.

10-7 حق سحب الموافقة: عندما تستند المعالجة إلى موافقتك، يحق لك سحب الموافقة في أي وقت، دون أن يؤثر ذلك على مشروعية المعالجة التي تمت قبل سحب الموافقة.

10-8 الحقوق المتعلقة باتخاذ القرار الآلي: يحق لك عدم الخضوع لقرار يستند حصراً إلى المعالجة الآلية - بما في ذلك التمييز - والذي يترتب عليه آثار قانونية أو يؤثر عليك بشكل جوهري مماثل، باستثناء الحالات التي تكون فيها هذه المعالجة ضرورية لإبرام عقد أو تنفيذه، أو مصرحاً بها بموجب القانون، أو مبنية على موافقتك الصريحة. ترد تفاصيل إضافية في القسم 11 أدناه.

لممارسة أي من الحقوق المذكورة أعلاه، يرجى تقديم طلب خطي إلينا وفقاً لما هو موضح في القسم 17. وسنقوم بالرد على طلبك ضمن الأطر الزمنية المحددة بموجب قانون حماية البيانات الشخصية، وعادة ما يكون ذلك في غضون ثلاثين (30) يوماً من استلام طلب مستوفٍ للشروط. قد نحتاج إلى التحقق من هويتك قبل معالجة طلبك. وفي ظروف معينة، قد يحق لنا رفض طلبك؛ وفي حال حدوث ذلك، سنوضح السبب كتابياً.

11- اتخاذ القرارات الآلي وتكوين الملفات التعريفية

11-1 قد نستخدم المعالجة الآلية وتكوين الملفات التعريفية فيما يتعلق بتقييم الجدارة الائتمانية، وكشف الاحتيال، والتحقق من قوائم العقوبات، وتقييم مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وفي مثل هذه الحالات، قد تؤدي المعالجة الآلية إلى اتخاذ قرار يؤثر على إمكانية حصولك على منتجاتنا وخدماتنا أو على شروطها.

12- أمن بياناتك الشخصية

12-1 نطبق تدابير فنية وتنظيمية مناسبة لحماية بياناتك الشخصية من التلف العرضي أو غير القانوني، أو فقدان، أو التعديل، أو الإفصاح أو الوصول غير المصرح به. وتشمل هذه التدابير تشفير البيانات أثناء النقل وعند التخزين، وضوابط الوصول، والمصادقة متعددة العوامل للقنوات الرقمية، والأمن المادي لمرافقنا، وتدريب الموظفين، وإجراء تقييمات أمنية دورية.

12-2 يلتزم جميع مقدمي الخدمات من الأطراف الخارجية، الذين يعالجون البيانات الشخصية نيابة عنا، بموجب العقود بتطبيق تدابير أمنية مماثلة ومعالجة البيانات

الائتماني المرخصة والعاملة في دولة الإمارات لإجراء الفحوصات الائتمانية والإبلاغ عن سلوك الحساب، وذلك وفقاً لما تقتضيه أو تسمح به لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

7-7 مؤسسات مالية أخرى: عند الاقتضاء لتحقيق في النزاعات أو تسويتها، أو منع الاحتيال، أو الامتثال للالتزامات القانونية، قد نشارك المعلومات مع بنوك أو مؤسسات مالية أخرى.

نحن لا نبيع بياناتك الشخصية لأطراف خارجية لأغراض تجارية. وسيتم إجراء أي إفصاح حصراً وفقاً للقوانين السارية وهذا الإشعار المتعلق بالخصوصية.

8- عمليات النقل الدولي للبيانات الشخصية

8-1 عند تقديم الخدمات المصرفية، قد يكون من الضروري نقل بياناتك الشخصية إلى جهات متلقيّة تقع خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك البنوك المراسلة، أو شركات مجموعة يوناييتد بنك ليمتد، أو أنظمة البطاقات، أو مقدمي الخدمات من أطراف ثالثة (بما في ذلك مقدمو الخدمات السحابية) في ولايات قضائية أخرى.

8-2 عند نقل البيانات الشخصية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، سنضمن توفر ضمانات كافية وفقاً لمتطلبات قانون حماية البيانات الشخصية ومتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد تشمل هذه الضمانات ما يلي:

8-2-1 النقل إلى دول تتمتع بمستوى كافٍ من حماية البيانات؛
8-2-2 بنود تعاقدية معتمدة أو معترف بها، أو قواعد مؤسسية ملزمة داخل مجموعة يوناييتد بنك ليمتد؛

8-2-3 أو آليات أخرى معتمدة قد تحددها الجهات التنظيمية المعنية.

8-2-4 في الحالات التي تتطلب فيها عمليات النقل تنفيذ عقدك المصرفي (على سبيل المثال، لمعالجة المدفوعات الدولية عبر نظام سويفت أو شبكات البنوك المراسلة)، ستم عمليات النقل هذه استناداً إلى الضرورة التعاقدية.

8-2-5 يمكنك طلب مزيد من المعلومات بخصوص ضمانات النقل الدولي عن طريق التواصل معنا وفقاً لما هو موضح في القسم 17.

9- الاحتفاظ بالبيانات الشخصية

9-1 نحتفظ ببياناتك الشخصية طوال المدة اللازمة لتحقيق الأغراض التي جُمعت من أجلها، بما في ذلك تلبية المتطلبات القانونية أو التنظيمية أو المحاسبية أو متطلبات إعداد التقارير.

9-2 وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وقانون دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نحن ملزمون بالاحتفاظ بسجلات تحديد هوية العميل وسجلات المعاملات لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات من تاريخ انتهاء العلاقة التجارية أو من تاريخ المعاملة العرضية، أو لأي فترة أطول قد يقتضيها القانون المعمول به أو التوجيهات التنظيمية.

9-3 يتم الاحتفاظ بكشوف الحسابات والمراسلات وسجلات المعاملات عموماً لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات بعد إغلاق الحساب، ما لم يقتض القانون أو اللوائح أو الإجراءات القانونية القائمة الاحتفاظ بها لفترة أطول.

9-4 في الحالات التي تتم فيها معالجة البيانات الشخصية بناءً على الموافقة، سيتم الاحتفاظ بها حتى يتم سحب الموافقة، ما لم تكن هناك أساس قانوني آخر لاستمرار الاحتفاظ بها.

9-5 عند انقضاء فترة الاحتفاظ المطبقة، سيتم حذف البيانات الشخصية أو إخفاء هوية أصحابها بشكل آمن وفقاً لسياسة الاحتفاظ بالبيانات الخاصة بنا، ما لم يكن الاحتفاظ بها مطلوباً للامتثال لالتزام قانوني أو أمر محكمة أو توجيه تنظيمي.

10- حقوقك بموجب نظام حماية البيانات الشخصية

مع مراعاة القوانين السارية والشروط المنصوص عليها في نظام حماية البيانات

فقط وفقاً لتعليماتنا.

12-3 في حال حدوث اختراق للبيانات الشخصية من المحتمل أن يؤدي إلى خطر يهدد حقوقك وحرياتك، سنقوم بإخطارك وإخطار الجهة المعنية (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) حسب الاقتضاء وفي المهل الزمنية المحددة.

12-4 تقع على عاتقك مسؤولية الحفاظ على سرية بيانات اعتمادك المصرفية، وأرقام التعريف الشخصية، وكلمات المرور، ورموز المرور لمرة واحدة. ويجب عليك عدم الإفصاح عنها لأي شخص، كما يجب عليك إبلاغنا فوراً إذا اعتقدت أن بيانات اعتمادك قد تعرضت للاختراق أو الكشف.

13- ملفات تعريف الارتباط والتتبع عبر الإنترنت

13-1 يستخدم موقعنا الإلكتروني (www.ubldigital.com/uae-home) وقنواتنا الرقمية ملفات تعريف الارتباط وتقنيات تتبع مماثلة. وملفات تعريف الارتباط هي ملفات نصية صغيرة تُخزن على جهازك وتساعدنا في التعرف على الزوار العائدين، وتذكر تفضيلاتك، وفهم كيفية استخدام قنواتنا الرقمية.

13-2 نستخدم الفئات التالية من ملفات تعريف الارتباط: (1) ملفات تعريف الارتباط الضرورية للغاية؛ وهي أساسية لعمل قنواتنا الرقمية ولا يمكن تعطيلها؛ (2) ملفات تعريف الارتباط الوظيفية؛ التي تتذكر تفضيلاتك وإعداداتك؛ (3) ملفات تعريف الارتباط التحليلية؛ التي تساعدنا على فهم أنماط الاستخدام لتحسين خدماتنا؛ و(4) ملفات تعريف الارتباط الخاصة بأطراف خارجية؛ التي يتم تعيينها بواسطة خدمات تابعة لأطراف خارجية مدمجة في موقعنا الإلكتروني، بما في ذلك LinkedIn وMeta (Facebook) وYouTube.

13-3 لن يتم وضع ملفات تعريف الارتباط غير الضرورية على جهازك إلا بموافقتك، والتي يتم الحصول عليها من خلال شريط الموافقة على ملفات تعريف الارتباط الخاص بنا. يمكنك سحب موافقتك أو تعديل تفضيلاتك المتعلقة بملفات تعريف الارتباط في أي وقت من خلال الوصول إلى إعدادات ملفات تعريف الارتباط. يرجى ملاحظة أن تعطيل بعض ملفات تعريف الارتباط قد يؤثر على أداء خدماتنا الرقمية.

13-4 للحصول على تفاصيل كاملة حول ملفات تعريف الارتباط التي نستخدمها، بما في ذلك أسماؤها ومدد صلاحيتها وأغراضها ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة، يرجى الرجوع إلى "سياسة ملفات تعريف الارتباط" الخاصة بنا والمتاحة على الرابط: www.ubldigital.com/uae-home.

14- الاتصالات التسويقية

14-1 يجوز لنا إرسال معلومات إليك حول منتجاتنا وخدماتنا وعروضنا الترويجية في حال حصولنا على موافقتك، أو عندما تكون لدينا مصلحة مشروعة في تسويق منتجات وخدمات مماثلة للعملاء الحاليين، مع مراعاة حقك في الاعتراض على ذلك.

14-2 يمكنك إلغاء الاشتراك في تلقي الاتصالات التسويقية في أي وقت من خلال: إخطارنا كتابياً عبر بيانات الاتصال الواردة في القسم 17؛ أو زيارة أقرب فرع ليوไนเต็ด بنك ليمتد - الإمارات العربية المتحدة؛ أو الاتصال بخدمة الهاتف المصرفي؛ أو استخدام خيار إلغاء الاشتراك متاح في أي رسالة بريد إلكتروني تسويقية.

14-3 لن يؤثر إلغاء الاشتراك في الاتصالات التسويقية على تلقي الاتصالات المتعلقة بالخدمة والضرورية لحسابك، بما في ذلك تتبعها المعاملات، وكشوف الحساب، والإفصاحات التنظيمية، وإشعارات الاحتيال.

15- حماية المستهلك والرقابة التنظيمية

15-1 يخضع يوناييتد بنك ليمتد - الإمارات العربية المتحدة للائحة حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وكافة التعاميم والتوجيهات ذات الصلة. ونحن ملتزمون بمعاملة عملائنا بإنصاف وشفافية واحترام في جميع أنشطة معالجة البيانات الخاصة بنا.

15-2 تماشياً مع معايير حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، سنقوم بما يلي:

15-2-1 تزويدك بمعلومات واضحة ومتاحة بسهولة حول كيفية استخدام بياناتك الشخصية؛

15-2-2 عدم استخدام بياناتك الشخصية بطريقة مضللة أو غير عادلة أو تتعارض مع مصالحك؛

15-2-3 معالجة بياناتك الشخصية فقط للأغراض المشروعة التي تم الإفصاح عنها لك؛

15-4-2 تطبيق تدابير الحماية المناسبة لحماية بياناتك الشخصية؛ و

15-5-2 الرد على استفساراتك وشكاوىك المتعلقة بالبيانات بطريقة تتسم بالسرعة والشفافية.

15-3 إذا كانت لديك شكوى بخصوص كيفية التعامل مع بياناتك الشخصية، فيمكنك:

15-3-1 تقديم شكوى إلينا باستخدام بيانات الاتصال الواردة في القسم 17. وامتنالاً لمتطلبات حماية المستهلك ومتطلبات سنك، سنقوم بإقرار استلام شكواك في غضون يومي عمل (2) وسنسعى لحلها في غضون خمسة عشر (15) يوم عمل؛

15-3-2 إذا لم تتم تسوية شكواك بما يرضيك، فيمكنك تصعيد الشكوى إلى سنك - وهي وحدة أمين المظالم التابعة للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة - عبر الموقع الإلكتروني www.sanadak.gov.ae أو عن طريق الاتصال بالرقم 800SANADAK (25 623 72 800)؛ أو

15-3-3 حينما ينطبق ذلك، يمكنك ممارسة حقوقك بموجب قانون حماية البيانات الشخصية من خلال تقديم شكوى إلى مكتب البيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة المتحدة المنشأ بموجب القانون المذكور.

16- التغييرات التي تطرأ على إشعار الخصوصية هذا

16-1 قد نقوم بتحديث إشعار الخصوصية هذا من وقت لآخر ليعكس التغييرات في ممارساتنا المتعلقة بمعالجة البيانات، أو القوانين السارية، أو المتطلبات التنظيمية، أو الخدمات التي نقدمها. وبشير "تاريخ السريان" المذكور في أعلى هذا الإشعار إلى موعد إجراء أحدث مراجعة له.

16-2 سنقوم بالإخطار بأي تغييرات جوهرية تطرأ على إشعار الخصوصية هذا من خلال: عرض إشعار بارز على موقعنا الإلكتروني وقنواتنا الرقمية؛ أو إرسال إشعار عبر رسالة نصية قصيرة أو البريد الإلكتروني إلى بيانات الاتصال المسجلة لدينا؛ أو بأي وسيلة أخرى يقتضيها القانون الساري.

16-3 وفقاً للبند 34 من القسم "أ" ("الشروط العامة")، تسري فترة إخطار مدتها ستون (60) يوماً على أي مراجعة أو تعديل أو إضافة لهذا الإشعار، وذلك اعتباراً من تاريخ إصدار إشعار البنك وإرساله إلى عنوانك المسجل أو بريدك الإلكتروني أو رقم هاتفك المحمول (للسائل النصية). ويُعد استمرارك في استخدام خدماتنا المصرفية بعد انقضاء فترة الإخطار بمثابة موافقة منك على إشعار الخصوصية المُعدّل.

16-4 نوصيك بمراجعة إشعار الخصوصية هذا بشكل دوري؛ حيث ستكون النسخة الأحدث متاحة دائماً عبر الموقع الإلكتروني www.ubldigital.com/uae-home وفي فروعنا عند الطلب.

17- التواصل معنا والاستفسارات المتعلقة بخصوصية البيانات

لأي استفسارات أو طلبات أو شكوى تتعلق بإشعار الخصوصية هذا أو بمعالجة بياناتك الشخصية، يرجى التواصل معنا باستخدام البيانات التالية:

يونايتد بنك ليمتد - الإمارات العربية المتحدة

مسؤول حماية البيانات



تخضع أي منازعة أو خلاف ينشأ بين الطرفين عن إشعار الخصوصية هذا أو يتعلق به للاختصاص القضائي غير الحصري لمحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك دون المساس بأي اختصاص تنظيمي أو رقابي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أو أي سلطة مختصة أخرى.

19- القبول

لقد قام العميل بتوقيع نموذج فتح الحساب تأكيداً على قبوله للشروط والأحكام المذكورة أعلاه وإشعار الخصوصية هذا. ومن خلال التوقيع على نموذج فتح الحساب عبر الجهاز اللوحي (باستخدام التوقيع الإلكتروني) أو الاستمرار في استخدام الخدمات المصرفية لدى يونايك بنك ليمتد - الإمارات العربية المتحدة، فإنك توافق ضمناً على شروط إشعار الخصوصية هذا بصيغته المحدثة من وقت لآخر.

© 2026 يونايك بنك ليمتد - الإمارات العربية المتحدة. جميع الحقوق محفوظة.

الموقع الإلكتروني: www.ubldigital.com/uae-home

البريد الإلكتروني: dpo_uae@ublint.com

الخدمات المصرفية عبر الهاتف: كما تم الإعلان عنه عبر الموقع الإلكتروني وفروع يونايك بنك ليمتد - الإمارات العربية المتحدة.

الفروع: أي فرع من فروع يونايك بنك ليمتد - الإمارات العربية المتحدة؛ ولتقديم الطلبات الشخصية المتعلقة ببياناتك، يرجى إحضار وثيقة إثبات هوية سارية المفعول تحتوي على صورة شخصية.

لتقديم الشكاوى إلى سنداتك:

الموقع الإلكتروني: www.sanadak.gov.ae

الرقم المجاني: 800 SANADAK (800 72 623 25)

18- القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

يخضع إشعار الخصوصية هذا لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.